www.kassioun.org

1094

الاثنين 31 تشرين الاول 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

الحركة الشعبية تَصعد و«النخب» تَنحطّ!

«هذا الانفجار ليس سورياً بحتاً وليس عربياً بحتاً؛ الجماهير في كل العالم استفاقت ونزلت إلى الشارع، نحن إذا كنا جادين وأردنا أن نتعامل مع الوقائع كما هي، فيجب أن نفهم أن الشعوب استفاقت ونزلت إلى الشارع، وهذه الحركة مستمرة لعقود قادمة..».

كذلك قلنا في تشرين الثاني عام 2011. وقبل ذلك بأعوام، كانت رؤية حزبنا «اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في حينه»، قد توقعت عودة الجماهير إلى الشارع، ليس في سورية فقط، بل وعلى المستوى العالمي، وكانعكاس للأزمة الرأسمالية البنيوية والشاملة. الحركة الشعبية، أو «النشاط السياسي المتصاعد للجماهير»، هو ثالثة الأثافي في إيقاد نار التغيير. الأولى هي أنّ «النخب»، أو من هم «فوق»، لم يعودوا قادرين على إدارة الأمور وممارسة الحكم، والثانية أنّ من هم «تحت» لم يعودوا يحتملون العيش ضمن الظروف نفسها. وتأتي الحركة الشعبية لتضع الأساس الثالث للتغيير الذي لا يكتمل إلا بتحول «النشاط السياسي المتصاعد» إلى «نشاط سياسي متصاعد ومنظّم للجماهير».

اليوم، ما تزال الحركة الشعبية مستمرة ومتصاعدة عالمياً، وليست الاحتجاجات المتواترة في أوروبا، وحتى الانتخابات ونتائجها المستجدة، سوى أمثلة على هذه الحركة.

كذلك الأمر مع ارتفاع مستوى صراع الصين وروسيا مع هرم النهب المالي العالمي، وازدياد تجذر هذا الصراع يوماً بعد آخر، ليتحول موضوعياً إلى صراع مع كامل المنظومة العالمية القائمة، ليس بشكلها أحادي القطبية فحسب، بل أهم من ذلك بجوهرها الرأسمالي.

وفي «العالم الثالث» تزداد ملامح الاستقلالية النسبية عن الأمريكان، بما في ذلك في دول طالما كانت احتياطيات لهم، وعلى رأسها تركيا ودول الخليج العربي وغيرها. وإذا استثنينا جزئياً الوضع في سورية بسبب تعقيده الهائل بما يتعلق بالأدوار الدولية ضمنها، فإنه لا يمكن إنكار أنّ هنالك تعاطفاً كاسحاً من شعوب دول الأطراف مع روسيا ومع الصين في معركتهما ضد الأمريكان، والذي يعبر هو الآخر عن شكلٍ من أشكال تطور الحركة الشعبية عالمياً.

وإذا كان حال من هم «تحت» هو في صعود متواتر ومستمر، فإنّ حال «النخب» الذين هم «فوقً»، يسير بشكل متسارع نحو مزيد من الانحطاط والهزال؛ فالمستوى المنخفض للقادة الغربيين من أمثال بايدن وترامب وماكرون وساركوزي وجونسون وتروس وشولتز وإلخ «مقارنة حتى مع الزعماء التاريخيين في الغرب، من أمثال ديغول وتشرشل وألدو مورو وروزفلت...» هو أحد المؤشرات على درجة الانحطاط والتعفن في المنظومة ككل، فالثقافة السائدة هي في نهاية المطاف ثقافة الطبقة السائدة، وحين يسود رأس المال المالي الإجرامي، فإنّ سيادة ثقافة هوليود هي النتيجة الطبيعية.

سورية أيضاً ليست استثناءً من هذا التوصيف، يكفي أن ننظر إلى مستوى الشخصيات الرسمية والحكومية وكذا المعارضة، التي تستطيع دائماً أن تفاجئ السوريين بالمستويات الجديدة التي تتدنى لها يوماً بعد آخر، مقارنةً بالوضع قبل عقد أو اثنين أو أكثر.

وسورية ليست استثناءً أيضاً بما يخص الحركة الشعبية وصعودها، مع خصوصية أنها في سورية كامنةٌ، تراقب وتتحضر للظرف المناسب للعودة بزخمٍ أعلى وبتنظيم أعلى. وعودتها هذه هي ضرورة لا مفرّ منها، وستكون هي ذاتها إحدى أدوات الدفع باتجاه إنهاء الأزمة عبر القرار 2254، وستكون هي ذاتها المسؤولة عن تنفيذه للوصول بالبلاد نحو التغيير الجذري الشامل، وفي الوقت نفسه فإنّ تنفيذ القرار سيكون رافعةً لها، تفتح أمامها آفاقاً أوسع لتنظّم نفسها وصولاً إلى تحقيق مهامها.

رغم ما قد يبدو عليه الوضع من سكونٍ قد يدفع البعض نحو اليأس، إلّا أنّ مجمل التحولات العالمية والإقليمية، تصب مصباً واحداً، هو مصب التغييرات الجذرية الشاملة، التي تختمر وتتحضّر لكشف حجمها الكامل، والتي ستنهار أمامها قلاعٌ بدا من المستحيل اختراقها...

اللاجئون يعودون على الإعلام [06]

وفي الواقع التجريف والتزييف مستمران ومتصاعدان!

شؤون عمالية

الإضراب ضرورة للسلام الاجتماعي

02

شؤون محلية

العيب ليس بعجز الموازنة.. بل بمصادر تمويلها وأوجه صرفها!

08

شؤون اقتصادية

إلى أي درجة وصل الترابط الروسي الصيني

12

شؤون عربية ودولية

«إسرائيل»... أزمة حكم وحرب أهلية وتهديد وجودي

17

الإضراب ضرورة للسلام الاجتماعي

من المتفق عليه الآن في المجتمعات الصناعية أن الإضراب هو حق يجب أن تعترف به القوانين المنظّمة للعمل في كل الدول. وهذا في حد ذاته يوضح التطور الهائل الذي شهدته قوانين العمل، والتي كانت بدءاً من النصف الثاني للقرن العشرين حتى خواتيم القرن التاسع عشر تعتبر الإضراب عملاً إجرامياً يجب أن يواجه بأقسى عقوبة. وكان ذلك التطور نتيجة لنضال دؤوب ومرير، أثمر عن هذا الكم الهائل من المواثيق والعهود الخاصة بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

■ أديب خالد

الإضراب هو أكثر المسائل تعقيداً بالنسبة لقوانين العمل

فالإضراب هو توقف العاملين عن عمل في عقد يلزمهم بأدائه، وهو بهذا المفهوم يشكل خرقاً لعقد يتمسكون به. والإضراب عندما يصيب المؤسسات الصناعية الكبرى يصبح مهدداً للاقتصاد، كما وأنه يحمل تاريخاً ثورياً مازالت البورجوازية الصناعية ترتعد لمجرد التفكير فيه. ومع ذلك كله فإن الإضراب ضروري من أجل السلام الاجتماعي، لأن علاقة العمل هي علاقة لا تتوفر فيها الإرادة الحرة للطرفين، فالعامل تنتقص من حرية إرادته وحاجته للعمل ليسد رمقه ورمق من يعتمدون عليه، مما يعنى أن الإضراب هو الآلية المتاحة لرفع قدرة العامل في محاولة لإعادة توازن بين كفتين غير متوازنتين. إذا لم يكن هنالك حق في الاضراب فإن البديل سيكون الفوضى، عندما يعمد العاملون لاحتلال المصانع، واستخدام العنف بحثاً عن حقوقهم. أو الانكماش الاقتصادي عندما يفرض أصحاب العمل على العاملين أجوراً متدنية تؤدى إلى انكماش الطلب على المنتجات، فتسبب الكساد الاقتصادي. لذلك فقد كان قبول الحق في الإضراب يمثل ضرورة اقتصادية واجتماعية وأول وثيقة دولية اعترفت صراحة بالحق في الإضراب- فيما نعلم- هي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966.

حق الإضراب ومنظمة العمل الدولية

تبنّت لجنة حرية التجمع وفى اجتماعها الثاني في عام 1952 حق الإضراب. كما وتضمن القرار المتعلق بإلغاء التشريعات المضادة للنقابات في الدول الأعضاء لعام 1957 دعوة لتبنى قوانين تسمح بالممارسة الفعالة للحقوق النقابية، بما في ذلك الحق في الإضراب من قبل العمال. كذلك فقد دعا القرار المتعلق بحقوق النقابات وصلتها بالحقوق المدنية لعام 1970 السكرتير العام إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأكيد الاحترام الكامل والعام لحقوق النقابات بأشمل المعاني، بما في ذلك الحق في الإضراب.

بالنسبة للجنة الخبراء، فإن حق الإضراب لا ينفصل عن الحق في حرية التجمع المحمي بالمعاهدة رقم 87، ووفقاً لذلك فإنه لا يجوز منعه كما لا يجوز السماح به فقط في ظروف استثنائية. الاتفاقية رقم 87، والتي انعقدت بمبادرة من منظمة العمل الدولية تبنت حق منظمات العمال في الدفاع عن مصالح العمال المتصلة بعملهم، وهذا يعنى أنّ لتلك المنظمات الحق في أن تفاوض أصحاب العمل وأن تبدي رأيها في المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على مصالح عضويتهم المتصلة بعملهم، ولذلك فقد رأى مجلس الخبراء أن حق الإضراب هو حق لصيق بحق المنظمات العمالية في الدفاع عن مصالحها.

لم تُعرِّف الهيئات الاستشارية لمنظمة العمل الدولية الإضراب، ولكنها اعترفت ببعض أنواع الإضراب، والتي لا تقتصر على التوقف عن العمل، منها احتلال موقع العمل وتبطئة العمل، وقد قبلت لجنة حرية التجمع هذه الأنواع من الإضرابات باعتبارها إضرابات مشروعة طالما أنها سلمية.

الغرض من الإضراب

بالنسبة للغرض من الإضراب فقد اعتمدت لجنة الخبراء على المادة العاشرة من الاتفاقية رقم 87، والتي تُعرِّف منظمات العمال بتلك المنظمات التي تهدف إلى تطوير مصالح العمال والدفاع عنها. ولذلك فإن الهدف من الإضراب لا بد أن يتسق مع الهدف من تكوين المنظمة نفسها، ويعنى ذلك أن الإضراب الذي يجيز لمنظمات العمال الدعوة له، هو الإضراب الذي يهدف للدفاع عن حقوق عضويتهم المتصلة بشروط خدمتهم.

ومصالح عضوية منظمات العاملين المتصلة بظروفها المعيشية لا تنحصر في شروط خدمتها فحسب، لأن السياسات الاجتماعية والاقتصادية للحكومة تؤثر مباشرة على ظروف عضوية التنظيم العمالي، إذ إن السياسات الاقتصادية العامة كرفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة تؤثر سلباً على المستوى المعيشي للعاملين، وهو الأمر الذي تستحيل معه إقصاء تلك السياسات عن دائرة اهتمام المنظمات العمالية. لذلك فلا يجوز حصر أهداف منظمات العاملين في المسائل المتعلقة بشروط خدمة عضويتها فحسب، إذ يتوجب عليها أن تبحث عن حلول للمشكلات التي تتسبب فيها السياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة، ولا يجوز في هذه الحالة أن تُمنع المنظمات العمالية من الدفاع عن مصالح عضويتها وإلا فقدت فاعليتها. تبعاً لذلك فقد قررت اللجنة المختصة بحرية التجمع أن المنظمات التي تهدف للدفاع عن مصالح العمال الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بظروف عملهم، يجب من حيث المبدأ أن تكون قادرة على استخدام سلاح الإضراب لتحقيق حلول لصعوبات سببتها اتجاهات رئيسية لسياسات اجتماعية واقتصادية لها أثر مباشر على عضويتها، وعلى العمال بصفة عامة، فيما يتعلق بالعمالة والحماية الاجتماعية ومستوى المعيشة.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الكيل بمكيالين

إذا انطلقنا من الأوضاع المعيشية الكارثية للطبقة العاملة التي أنتجتها السياسات الاقتصادية الحكومية من جهة، وممارسات قوى المال الاحتكاري الفاسد من جهة أخرى، بالإضافة إلى سنوات الأزمة الوطنية الشاملة، تزداد الحاجة والضرورة لموقف نقابي شامل وموضوعي للواقع المعاش بكل تفاصيله، يرسم مسار عمل التنظيم النقابي، من أجل أن يكون للنقابات دور يتوافق مع حجم القضايا التي يتطلب حلها من وجهة مصالح الطبقة العاملة الأساسية، وفي المساهمة الفعالة في إيجاد حلول للقضايا الوطنية والسياسية والطبقية الكبرى.

منذ أشهر والمداولات والاجتماعات جارية على قدم وساق بين الحكومة وممثلي التجار لبحث أوضاع التجار ومدى تأثير المرسوم رقم 8 على دور التجار في تأمين المتطلبات الضرورية من مواد غذائية وغيرها وكذلك تعطيل أو الحد من حركتهم التجارية في البيع والشراء حيث المرسوم حدد جملة من العقوبات تصل إلى حد السجن للمخالفين منهم لتسعيرة الحكومة والنشرة التسعيرية التي تصدرها وهذا الأمر خلق استياء وتذمراً عندهم حتى باتوا يهددون بتقليص نشاطاتهم التجارية أو حتى إغلاق مراكز بيعهم وهذا الاحتجاج الواسع من قبل التجار جعل الحكومة تتحرك تجاههم وتعقد اجتماعاً موسعاً لهم جرى فيه الوعد بتعديل المرسوم ومن تلك التعديلات إلغاء عقوبة السجن واستبدالها بغرامة مالية.

بالمقابل الحركة النقابية والعمال بُحت أصواتهم وهم يصرخون من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية عبر رفع الأجور وأشياء أخرى تساعد في تحسين تلك الأوضاع ولكن لا حياة لمن تنادي وهذا يعكس إلى حد بعيد موازين القوى الفعلية وتأثيرها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية حيث وزن العمال وحركتهم النقابية معدوم تقريباً بينما قوى رأس المال وازنة في تأثيرها على القرارات الضرورية التي تؤمن مصالحها ومصالحها بالتأكيد هي تحقيق أعلى نسبة ربح ومراكمة الثروة ومركزتها إلى الحد الأقصى ولو على حساب الملاين من الفقراء.

لقد شخصت النقابات في تقاريرها الواقع المعيشي المزري الذي يعيشه العمال، وواقع المعامل والشركات من حيث عدم دعمها وتطوير خطوطها الإنتاجية وتأمين مستلزمات إنتاجها من مواد أولية وطاقة لتشغيل المعامل، وحددت في تقاريرها مسؤولية الحكومة عن واقع العمال والمعامل، ولكن هذا شرط غير كاف- مع أهميته- من أجل تجاوز الواقع الكارثي الذي نتحدث عنه.

إن التأخر من قبل النقابات في اتخاذ المواقف المطلوبة سيجعل الطبقة العاملة تذهب باتجاه خياراتها التي قد تكون صعبة ومؤلمة، ولكنها صحيحة، ويمكن عبرها انتزاع حقوقها والدفاع عن مصالحها، بما فيها حقها بالإضراب السلمي الذي لا تعترف به النقابات، ولكن الدستور السوري يقره ويؤكده.

رفع سعر قوة العمل

مر أكثر من عقد على عمر الأزمة الوطنية السورية، حيث بينت هذه السنوات مدى عمق الأزمة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية، التي أنتجتها السياسات الليبرالية من خلال الإجراءات والتشريعات، التي أقرتها الحكومات المتتالية، حيث إن قوى النهب والفساد ازدادت ثراءً ونفوذاً، والفقراء ازدادوا فقراً، وضاقت حرياتهم في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم. ودفع الفقراء ومنهم العمال، فاتورة الفقر والبطالة والتشرد والتهجير من مناطقهم التي دمرتها الحرب التي فرضت عليهم ومازالوا يدفعون الفواتير الناتجة عنها.

■ نبيل عكام

إن رفع الأجور دون إعادة النظر جذرياً بالحد الأدنى للأجور الذي يلبي متوسط متطلبات المعيشة الأساسية من سكن وغذاء وطبابة وملبس

الطبقة العاملة السورية هي من دفعت الفاتورة الأكبر وما زالت تدفع، فقد خسرت أغلب مواقعها الإنتاجية، في قطاع الدولة أو القطاع الخاص، على حد سواء، كما خسر معظم عمال القطاع الخاص فرصهم بالعمل بسبب إغلاق منشأتهم أو تدميرها.

إن هذا الواقع الذي تعمل فيه الحركة النقابية، قد خفض أعداد العمال المنتسبين للنقابات، وخسرت النقابات كوادر مهمة ذات مستوى علمي وتقني، وكفاحي. وساهم في ذلك أيضاً بالإضافة إلى ما ذكرناه، مستوى الحريات السياسية والديمقراطية والحريات النقابية المنخفضة، مما أضعف أيضاً من قدرة الحركة النقابية على التصدي لمهامها في الدفاع عن الحقوق، والمطالب الأساسية للعمال، وفقدانها لوسائل وأدوات كفاحها، بما فيها امتلاكها لحق الإضراب كوسيلة من وسائل الدفاع، لتحصيل الحقوق، أو التعبير عن موقف تجاه ما أصاب المصلحة الوطنية العامة من ضرر. هذا يتطلب من النقابات إعادة النظر ببرامجها التي تطرحها حول مستقبل العمال ومصالحهم ومطالبهم المعيشية اليومية منها والمستقبلية، سياسياً واقتصادياً، حيث يتطلب من الحركة العمالية والنقابية، التوافق على برنامج الحد الأدنى المعبر عن مصلحة وحقوق أغلبية الشعب السوري وبالأخص منها حقوق ومطالب العمال في العيش الكريم، ومواجهة قوى الفساد والنهب الكبير، التي تحضر نفسها منذ انفجار الأزمة لإعادة الاستثمار الاقتصادي والسياسي في مرحلة ما بعد الأزمة.

إن انخفاض الأجور وفقدان فرص العمل يؤدي إلى زيادة الفساد الاجتماعي وتوسع رقعته، وخاصة مع ازدياد البذخ والترف الاستفزازي من إنشاء الفنادق والمنتجعات الفخمة لشرائح قوى الفساد والنهب، وإهمال الحكومة لعناصر الإنتاج الحقيقة من صناعة وزراعة، ووضع العراقيل المختلفة أمامها.

إن ظواهر الرشوة والسرقة والنهب ومختلف أشكال الانحلال الاجتماعي هي نتيجة مباشرة لازدياد الفقر وتمركز الغنى الفاحش لدى تلك القوى.

إن التجربة العملية المتراكمة في علم الاقتصاد تقول إن التطور الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتأمين مستوى معيشة لائق لمجموع العاملين بأجر. وإن فعالية أية سياسة اقتصادية يجب أن تقاس عبر معيار ما تقدمه لتلبية مصالح العمال وحاجاتهم الأساسية. وبالتالي السياسة الأجرية تعتبر أساس أي إصلاح اقتصادي حقيقي. لذلك لا بدّ من تغيير السياسة الأجرية القائمة وهذا مطلب جميع العاملين بأجر، وهو من جانب آخر ضروري لتطور الاقتصاد الوطني، لقد أثبتت الحياة فشل السياسات الأجرية المتبعة وفسادها خلال عمر الأزمة الوطنية.

إن رفع الأجور دون إعادة النظر جذرياً بالحد الأدنى للأجور الذي يلبي متوسط متطلبات المعيشة الأساسية من سكن وغذاء وطبابة وملبس، وحد أدنى للمتطلبات الحياة الأخرى المختلفة لا معنى له، فالحلول الترقيعية دون الوصول إلى جذور المشكلة من أجل حلها لا معنى له أيضاً.

إن حل مشكلة الأجور يتطلب رفع سعر قوة العمل إلى قيمتها الحقيقية ومن ثم يكون ممكناً تحريك سلم الرواتب والأجور نحو الأعلى على هذا الأساس، وهذا ما تتجاهله الحكومة في مشروع الموازنة التي أقرته مؤخراً لعام 2023.

الطبقة العاملة

إضراب موظفي الجامعات في بريطانيا

صوّت اتحاد العاملين بالجامعات في بريطانيا على الإضراب عن العمل من أجل الرواتب والأجور. ودعا اتحاد العاملين في الجامعات إلى إضراب أكثر من 70 ألف موظف جامعي في 150 جامعة بعد تصويت أعضاء النقابات لصالح هذا الإضراب. كما دعا اتحاد العاملين في الجامعات والمعاهد، التي تمثل عدداً كبيراً من الأكاديميين والمحاضرين والباحثين والمديرين والإداريين وغيرهم من الموظفين، إدارات الجامعات للدخول في مفاوضات من أجل الأجور وتجنّب الإضراب المزمع القيام به. وقال الأمين العام للاتحاد «لقد كان اليوم تاريخياً من قبل أعضائنا في الجامعات، الذين قدموا بأعداد كبيرة لتفويض غير مسبوق للإضراب». وأشار يوجد 70,000 موظف جامعي يرسلون رسالة واضحة مفادها أنهم لن يقبلوا بالمزيد من انخفاض الأجور، والهجمات على الرواتب.

تونس: قطاع النقل يتأهب للإضراب

بدأت النقابة العامة للنقل، التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل، التعبئة للإضراب العام المقرر في كافة مؤسسات النقل الحكومية براً وبحراً وجواً في انتظار تحديد موعد تنفيذه.

وأصدرت النقابة العامة للنقل عقب اجتماع هيئتها الإدارية توصية بتحديد موعد إضراب قطاع النقل من قبل المكتب التنفيذي للقطاع احتجاجاً على تردي أوضاع مؤسسات النقل وتكتّم الحكومة على خطة هيكلة مؤسساته في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي. وقالت نقابة النقل إنّ النقابة ستعقد سلسلة من الاجتماعات العامة في مختلف محافظات البلاد مع العاملين في قطاع النقل بمختلف تفرعاته في إطار التعبئة العامة للإضراب. وتطالب نقابة النقل بالاطلاع على فحوى اتفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولي بشأن مصير المؤسسات الحكومية، ومنها شركتا الخطوط التونسية والشركة التونسية للملاحة.

المملكة المتحدة يصوت عمال بن ويفرلي على إضراب بسبب الأجور

يخطط عمال بن ويفرلي للإضراب عن العمل لمدة ثلاثة أسابيع في تشرين الثاني، حيث صوت أعضاء نقابة العاملين في شركة بيفا، لصالح إضراب عام بين 3 تشرين الثاني و23 منه من أجل زيادة الأجور وقالت النقابة: «الطريقة الوحيدة لتجنب اتخاذ هذا الإجراء هو أن ترفع بيفا عرض رواتبها إلى المستوى الذي يسعد أعضاؤنا بقبوله». وتضم النقابة أكثر من 460000 عضو. يعمل أعضاؤها في جميع القطاعات الصناعية تقريباً، في البيع بالتجزئة، والأمن، والمدارس، والتوزيع، والمرافق، والرعاية الاجتماعية، والخدمة الصحية الوطنية، وخدمة الإسعاف والحكومة المحلية. وقال مجلس ويفرلي بورو إنه يأمل أن تتوصل المفاوضات بين النقابة وبيفا إلى اتفاق وتجنب الإضراب المقترح.

الولايات المتحدة عمال الصرف الصحي في الإضراب

نفّذ عمال الصرف الصحي في جوروجرام يوم الثلاثاء 25 من الشهر الجاري، إضرابا عاماً عن العمل قال رئيس نقابة عمال الصرف الصحي، إن مطالبهم الرئيسية هي أن تلغي الحكومة النظام التعاقدي المحدث، وتطبق المساواة في الأجور، وتعيد نظام التقاعد القديم، من بين أمور أخرى. «وأضاف على الرغم من مناشداتنا المتكررة، فإن الحكومة تصم آذانها، ولم تترك لنا أي خيار سوى الاحتجاج. هذا وقد صوتت النقابة على إضراب إلى أجل غير مسمى منذ 19 تشرين الأول للمطالبة بتسوية أوضاع العاملين. قام العمال المضربون بترك القمامة على الطرق ومازال العمال يواصلون الضغط من أجل مطالبهم.

استغلال الاستغلال

حرصاً من سعينا الحثيث على متابعة أحوال الطبقة العاملة وخصوصاً العاملة في القطاع الخاص، اتصلنا بأحد العاملين في معمل لصهر وسكب الألومينيوم لصناعة تجهيزات ولوازم الإنارة، علماً أننا تقابلنا معه بأحد المقاهي الشعبية وقد تطرقنا في حديثنا إلى أهم النقاط التي نستطيع من خلالها استقراء وضع الطبقة العاملة بشكله العام وتحديداً في القطاع الخاص.

■ مراسل قاسيون

سيف الدين من سكان مدينة داريا يعمل بأحد المعامل الموجودة في المدينة منذ عام تقريباً، تطرق في حديثه إلى عدة نقاط جوهرية أهمها بيئة العمل التي لا يوجد فيها أدنى مستويات السلامة المهنية حيث يتعامل هو وغيره من العاملين مع الألومينيوم المصهور بدرجة حرارة تصل إلى 1000 درجة مئوية بدون أية ادوات تساعده على تجنب مخاطر العمل ولو بالحد الأدنى من الأدنى.

يعمل سيف حوالي 12 ساعة يومياً على مدار الأسبوع كدوام رسمي، إضافة إلى الدوام الإضافي في بعض الأيام، وأحياناً يضطر إلى العمل يوم الجمعة كل ذلك بناء على رغبة وإرادة رب العمل الذي لا يترك فرصة واحدة إلا وضاعف استغلاله للعاملين بشكل عام وسيف بشكل خاص وذلك لعدة أسباب، أهمها أن سيفاً متخلف عن الخدمة الإلزامية ولا يستطيع البحث عن عمل آخر خارج المدينة، بالإضافة إلى عدم قدرته على ترك هذا العمل لأنه يعتبر الدخل الأساسي لعائلته.

يتقاضى سيف الدين أجرة أسبوعية تبلغ 65,000 ليرة سورية فقط لاغير، ما يعادل 10,833 ليرة تقريباً في اليوم الواحد، أي حوالي 903 ليرة تقريباً للساعة الواحدة، وما يميز المنشأة التي يعمل بها هو عدم وجود أي عقد أو أية ورقة توضح على الأقل الحقوق والواجبات للعمال، وكل ذلك متروك لرغبة وإرادة رب العمل وحالته النفسية ومزاجه، حتى إنه لا يوجد نظام واضح للعمل الإضافي، حيث أضاف سيف الدين أنه في الأسبوع المنصرف داوم يوماً اضافياً «يوم الجمعة» وحوالي 7 ساعات إضافية موزعة على أيام الأسبوع، وحين حان وقت القبض في «لا نهاية الأسبوع» وهو فعلاً «الاسبوع لانهاية له» سحب رب العمل من درج الغلة 65,000 ليرة أجرة الأسبوع العادية وأضاف لها «5000» ليرة تكريماً وتبجيلاً منه لساعات سيف الدين الإضافية، وختم هذه المهزلة بكلمة «الله يعطيك العافية». أي إنه فعلياً تقاضى عن كل ساعة إضافية 263 ليرة فقط لا غير.

حسابياً ووفقاً لأكثر الأنظمة ظلماً واستغلالاً، فإن ساعات العمل الإضافية يتقاضى فيها العامل على الأقل ضعف ساعة عمله العادية، وعليه تكون أجرة هذه الساعات الإضافية حوالي 34,314 ليرة تقريباً على الأقل، وكما عبر سيف الدين «ويا سيدي عطيني حقي بدون ما تقلي الله يعطيك العافية».

إن ما قامت به السياسات الليبرالية المتوحشة ونمط الاقتصاد المشوّه المتبع في البلاد منذ قرابة النصف قرن، قد جعل أحوال الطبقة العاملة تفوق سوءاً وإزراءاً وقسوةً أحوال الاقنان والفلاحين في العصور الوسطى الاقطاعية، بل حتى إن أحوال العبيد في العصور العبودية تكاد تكون أكثر عدالة من أحوال الطبقة العاملة في عصر الحداثة والتطور «الرأسمالي الإمبريالي» الذي جرد الطبقة العاملة من الحقوق والامتيازات التي استطاعت أن تقتلعها رغم انوف النظام الرأسمالي واهم هذه الحقوق «يوم العمل من 8 ساعات». علماً أن الطبقة العاملة أصبحت بحاجة إلى العمل لما يقارب 16 أو 18 ساعة يومياً من أجل أن توارب وتتحايل على قسوة المعيشة، فالحد الأدنى للمعيشة تبعاً لمؤشر قاسيون لعائلة من خمسة أشخاص يقدر بحوالي مليوني ليرة شهرياً، في حين أن الحد الأدنى للأجور لا يتجاوز 93,000 ليرة فقط لا غير.

تفاوت بالحقوق بسبب تعدد القوانين

ينظم القانون /50/ لعام 2004 علاقات العمل في قطاع الدولة، متضمناً حقوق العمال، أجورهم، الزيادات الدورية، التعويضات وغيرها على أساس فئات مقسمة وفقاً لمؤهلات العاملين، أما عمال القطاع الخاص فيخضعون اليوم للقانون /17/ لعام 2010، الذي يمنح أرباب العمل اليد العليا في تحديد أجور العاملين والمكافآت، بالإضافة إلى قدرة رب العمل على تسريح العمال، فالعقد شريعة المتعاقدين ومن يملك يحكم ويفرض شروطه..

■ محرر الشؤون العمالية

تقسيم الحركة العمالية بين عام وخاص، وإخضاع كل منها لقانون ساهم في حرمان العمال من العديد من الحقوق والمكتسبات لصالح أصحاب العمل..

تفاوت في الأجور بين العام والخاص

ينصّ قانون العاملين الأساسي رقم /50/ على الزيادة الدورية لأجور العمال بنسبة 9% كل سنتين، بالمقابل فإن القانون /17/ يعطي عمال القطاع الخاص «الحق في الحصول على زيادة دورية للأجور مرة كل سنتين على أساس النظام الداخلي أو عقد العمل «دون تحديد نسب الزيادة، بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من معامل وورش القطاع الخاص لا تمتلك نظاماً داخلياً، وعقود العمل بأغلبها لا تنص على زيادة الأجور، بما يعني حرمان عمال القطاع الخاص من حقوقهم بالحصول على زيادة دورية للأجور.

التفاوت بالأجور سمة العمل الخاص

القانون /50/ يحقق المساواة في الأجور للعاملين الذين يمتلكون المؤهلات نفسها، من خلال تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى لأجر كل فئة من فئات العاملين، ونسب الزيادة الدورية لأجور العاملين، فالعمال الذين يحملون شهادة جامعية من الدرجة نفسها يتقاضون الأجر نفسهُ في بداية التعيين ومن حيث سقف الراتب.

بينما الحال مختلفة بالنسبة لعمال القطاع الخاص، فالقانون /17/ ينص على «أن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص لا يقل عن الحد الأدنى العام للأجور» دون تحديد الحد الأقصى للأجر، نسب الزيادة الدورية، ولا يتضمن تقسيم الوظائف والأجور حسب المؤهلات كما في القطاع العام، فالأجر يحددّ من قبل صاحب العمل على أساس عقد العمل، فالقانون يشرعن التفاوت في الأجور بين العاملين في القطاع الخاص من جهة وبين العاملين والإدارة من جهة أخرى، فإذا كان تراجع الأجور الفعلية للعمال، وانخفاض الأجور الوسطية في القطاع الخاص عن مثيلاتها في القطاع العام من سمات سوق العمل في فترة ما قبل الأزمة «2005–2011»، فإن القانون /17/ أضاف إليها انعدام المساواة، وزيادة التفاوت في مستويات الأجور.

القرار 119 يخرج من باب المحتجين ويعود من شباك الفاسدين

بتاريخ 17 أيار 2021، أصدرت الإدارة الذاتية في شمال وشرق سورية، قراراً برقم 119 نص على رفع كبيرٍ في أسعار المحروقات، تراوحت نسبته بين 300 و600%.

■ مراسل قاسيون – الجزيرة السورية

ورفضاً لهذا القرار، شهدت بعض المدن في الجزيرة السورية احتجاجات شعبية سلمية تطالب بإلغاء القرار، وعلى إثر تلك الاحتجاجات قامت الإدارة الذاتية بإلغاء القرار المذكور، وقد ترك ذلك التراجع ارتياحاً لدى الأهالي بعد أن تم تحقيق مطلبهم دون أن يقابل بالعنف، وهي سابقة من نوعها.

ولكن يبدو أن الاحتجاجات الشعبية أخرجت القرار من الباب ليعيده الفاسدون من شباك مصالحهم الأنانية، فبعد صدور قرار يقضي بإلغاء القرار 119، تتالت سلسلة رفع الأسعار، بدءاً من الخبز مروراً بالمحروقات، وليس انتهاء بالمواد التموينية، حيث إن سعر ربطة الخبز، التي تحوي 9 أرغفة، عند صدور القرار 119 كان 100 ل. س، إلا أن هذا السعر شهد موجة ارتفاعات متتالية بعد «إلغاء القرار» ليستقر سعر ربطة الخبز اليوم عند 400 ل.س. وكذلك شهدت أسعار المحروقات سلسلة ارتفاعات بعد إلغاء القرار، حيث إن سعر لتر البنزين ارتفع من 75 ليرة بعد «إلغاء القرار» إلى 210 ليرات على البطاقة الذكية، و1200 ليرة للبنزين الذي يباع خارج إطار البطاقة الذكية، حيث سعر 1200 ليرة هو سعر نظامي أيضاً، أي ليس سعر السوق السوداء. لتشهد الكازيات التي تبيع بسعر 210 ليرات ازدحاماً شديداً، ونقصاً في الكمية، يصعب على المواطن الحصول عليه في أغلب الأحيان، في حين أن الكازيات التي تبيع بسعر 1200 ليرة يتوفر فيها البنزين بشكل كبير، ولا تشهد أي ازدحام، بالرغم من أن الصنفين يحملان المواصفات نفسها، وكذلك الأمر مع المازوت، الذي تضاعف سعره عدة مرات بعد «إلغاء القرار 119».

كذلك ارتفع سعر أسطوانة الغاز المنزلي من 3100 ليرة عند «إلغاء القرار» إلى 7500 ليرة اليوم، أي أرخص بـ 500 ليرة من السعر الذي كان قد حدده القرار 119.

شعارات رنانة وقرارات شفهية

المضحك المبكي في المسألة، هو الشعارات التي يتم رفعها من قبل المعنيين أثناء إصدار أي قرار؛ فعند إصدار القرار 119، كانت اليافطة العريضة التي جاء تحتها القرار تقول: «بناء على مقتضيات المصلحة العامة» في حين كانت يافطة إلغاء القرار تقول: «نزولاً عند رغبة الشعب، ولكون الإدارة من الشعب وللشعب». حيث أثبتت التجربة بأن كل هذه العبارات هي شعارات رنانة، يتم رفعها لتمرير قرارات تتعارض بشكل كبير مع مصلحة الشعب، وتتماهى وتخدم مصالح حيتان الفساد الكبير ضمن جهاز الإدارة الذاتية.

من جهة أخرى، فإن قرارات رفع الأسعار التي تلت إلغاء القرار 119، لم يصرح عنها في وسائل الإعلام كما جرت العادة، بل تصدر بالطرق الشفهية ومن خلال الهاتف، حيث يفاجأ المواطن كل يوم بسعر جديد للمواد لم يكن يسمع عنه من قبل.

قرارات مجحفة وحجج واهية

في الآونة الأخيرة، أصدرت الإدارة الذاتية سلسلة من القرارات التي تتعارض مع مصلحة الشعب على الأرض، فمن ضمن قرارات رفع الأسعار التي ذكرناها أعلاه، قرارات أخرى مجحفة بحق الشعب، كقرار منع تدريس مناهج الدولة السورية، والذي تناولته قاسيون في مقال سابق، وأيضاً قرار عدم شراء الإدارة لمحصول الذرة الصفراء من الفلاحين، وجعلهم تحت رحمة التجار الذين سيتحكمون بالسعر وفقاً لأهوائهم. كل هذه القرارات تتعارض مع مصلحة الغالبية العظمى من السوريين في الجزيرة السورية، حيث إن أسعار المواد تضاعفت عدة مرات، في حين بقيت الرواتب على ما هي عليه، دون أي قرار لتعديلها، الأمر الذي عمق الشرخ بين تكاليف المعيشة وبين الأجور.

كل هذه الإجراءات والقرارات تصدر تحت حجج وذرائع واهية، من قبيل «ضعف ميزانية الإدارة الذاتية»، على الرغم من أنّ حالة البطر المكشوفة التي يعيشها الحيتان وأصحاب المحسوبيات تفقأ الأعين، وتكشف حجم النهب المسكوت عنه على حساب الشعب.

نُذر تحركات شعبية جديدة

قوبلت القرارات التي صدرت في الآونة الأخيرة بحركات احتجاجية في بعض مناطق الجزيرة السورية، فبعد الاحتجاجات التي أدت إلى إلغاء القرار 119، أضرب معلمون، وأضرب سائقو النقل الداخلي «سرافيس» في منبج، عن العمل، للمطالبة بزيادة الرواتب ورفع الأجور، بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعانون منها. وقبل ذلك بفترة، أعلن معلمو مدينة الشدادي عن إضرابهم عن العمل وإيقاف الدوام في المدارس، مطالبين برفع أجورهم في ظل تراجع قيمة الليرة السورية أمام الدولار، حيث تخطى سعر الصرف حاجز الـ 5000 ليرة للدولار الواحد، مع ما يخلفه ذلك من تردٍ للأوضاع الاقتصادية والمعيشية لغالبية الناس.

هذه الحركات الاحتجاجية، على الرغم من ضيق مساحتها الجغرافية، والامتناع الإعلامي عن تغطيتها، إلى أنها تُنذر بحركة احتجاجية واسعة، تشمل كامل مناطق الجزيرة السورية، الباب الذي يفتح على احتمالات عديدة لتبعاتها.

الحلول يجب أن تكون حقيقية

الوضع المعاشي في الجزيرة السورية، كما باقي الجغرافيا السورية مستمر بالتراجع يوماً بعد آخر، مخلفاً موجات تجريف سكاني كبيرة، عدا عن الأمراض الاجتماعية التي تتزايد وتنتشر بصورة متسارعة؛ كانتشار عمليات السلب والخطف والتجارة السوداء.

وإذا كان مما لا شك فيه أنه لن تكون هنالك حلول حقيقية وجذرية لا في الجزيرة السورية، ولا في أية بقعة من سورية دون حل سياسي شامل ودون تغيير جذري، فإنّ الأكيد أيضاً: أنه ينبغي المباشرة بالحلول الجزئية الممكنة منعاً لمزيد من النزيف البشري والمادي. وبما يخص الجزيرة السورية، وخاصة بما يتعلق بـ«ضعف الموارد» فإنّ الحل يكمن في جيوب الناهبين الذي مصوا دماء الشعب، ولسان حال الناس اليوم يقول بضرورة مد يد المحاسبة لجيوب هؤلاء الناهبين، وإعادة الأموال المنهوبة، على أن ينعكس ذلك من خلال تحسين الوضع الاقتصادي والمعاشي، الأمر الذي يمكن أن يتم إذا ما توفرت الإرادة والإدارة الحقيقية.

بما يتعلق بـ«ضعف الموارد» فإنّ الحل يكمن في جيوب الناهبين الذي مصوا دماء الشعب ولسان حال الناس اليوم يقول بضرورة مد يد المحاسبة لجيوب هؤلاء

اللاجئون يعودون على الإعلام وفي الواقع

عاد موضوع اللاجئين السوريين إلى واجهة الحديث خلال الأسبوع الماضي، وهذه المرة من بوابة اللاجئين السوريين في لبنان، والتركيز الإعلامي اللبناني والسوري على عودة أعداد منهم إلى سورية. وكما هو معتاد من المتشددين في الأطراف السورية، تم استغلال هذا الموضوع كأداة للمبارزات الإعلامية، عدا عن محاولة تسييس الملف بطريقة تكرّس الوضع القائم، والذي يستفيد منه متشددو الطرفين في وضع عراقيل إضافية تحول دون إحراز تقدم باتجاه الوصول إلى حل سياسي شامل، والذي يتطلب العمل على توفير الشروط اللازمة ليس للمضي قدماً في الحل السياسي فحسب، بل ولوقف النزيف السوري، والذي يشكل موضوع هجرة السوريين خارج بلادهم أحد تجلياته. ما يعني: أن ملف اللاجئين السوريين اليوم لا يمكن التعامل معه على أنه فقط ملف إنساني أو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو أمني، بل هو كل ذلك، وفوقه فإنه ملف وجودي مرتبط باستمرار البلاد ووحدتها.

■ ريم عيسى

ما هو «الجديد» حول ملف اللاجئين السوريين في لبنان؟

قبل حوالي الأسبوعين تَصدّر الإعلام، تصريح للرئيس اللبناني حول عزم بلاده إعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم، ما أدى إلى موجة إعلامية عارمة، وردود أفعال وتصريحات متباينة وشديدة، بالأخص من قبل بعض الجهات في المعارضة السورية، والإعلام الممثل لداعمي تلك الجهات، قابلتها تصريحات من إعلام النظام، احتفت بالعودة المفترضة للسوريين إلى بلدهم، مدعية تأمين الظروف والتسهيلات المناسبة لعودتهم.

ومن المفيد هنا النظر إلى بعض المعلومات المتعلقة بالسوريين في لبنان:

عدد اللاجئين السوريين في لبنان يتراوح حسب المصادر المختلفة بين مليون ومليوني سوري، وذلك لأن الكثير منهم لم يتم تسجيلهم، سواء من قبل السلطات في لبنان، أو من قبل المنظمات المحلية والدولية. وفق عدة مصادر، تراوح عدد الذين عادوا في اليوم الذي كان من المفترض أنه يوم أساسي في هذه العملية، والذي كان قبل عدة أيام، بين 450 إلى 750 شخصاً، أغلبهم من النساء والأطفال.

معظم الذين عادوا كان يعيشون في مخيمات رسمية وغير رسمية في منطقة عرسال اللبنانية في ظروف متردية، بما في ذلك عدم وجود الخدمات الأساسية، مثل: المياه النظيفة والصرف الصحي، وشبه انعدام الخدمات الصحية والتعليمية، ناهيك عن أن كل هذا يأتي ونحن على مشارف فصل الشتاء، والذي يعني هطول كميات كبيرة من المطر والثلج ودرجات الحرارة المنخفضة، في ظل انعدام توفر وسائل التدفئة والوقود، وحتى الملابس المناسبة لمواجهة مثل هذه الظروف.

هناك ستة معابر برية رسمية بين سورية ولبنان، وحركة التنقل في يومٍ واحد من لبنان إلى سورية تتجاوز بقدرٍ كبير الرقم المعلن للعائدين، ومن الجدير بالذكر هنا، أن المعبر السادس تم إنشاؤه وفتحه في وقت سابق من هذا العام لتخفيف الضغط عن المعابر الأخرى.

ما هو واضح على الأقل، على أساس ما ورد، أن التهويل الإعلامي حول الموضوع- سواء لبنانياً أو سورياً أو حتى دولياً من قبل بعض الدول أو المنظمات الدولية- فاق بكثير حجم الحدث نفسه، وليس من الصعب الاستنتاج بأنّ تعامل هذه الجهات كلها مع الموضوع ما يزال مندرجاً في إطار الاستثمار الإعلامي السياسي، أكثر بكثيرٍ من كونه اقتراباً من حلٍ حقيقي له.

التهويل الإعلامي حول الموضوع سواء لبنانياً أو سورياً أو حتى دولياً من قبل بعض الدول أو المنظمات الدولية فاق بكثير حجم الحدث نفسه

مسألة عودة اللاجئين السوريين عموماً

ما حصل الأسبوع الماضي في لبنان حول موضوع عودة اللاجئين السوريين لا جديد فيه فيما يتعلق بهذا الملف، حيث إنه موضوع متكرر مع تفاوت بعض التفاصيل، ليس فقط ضمن سياق اللاجئين السوريين في لبنان، ولكن في دول الجوار، وحتى في الدول الأبعد التي يوجد فيها لاجئون سوريون. ويمكن العودة بسهولة إلى العديد من المرات التي سلط الإعلام الضوء فيها على الموضوع بشكل مشابه، بالأخص فيما يتعلق باللاجئين في دول الجوار وموضوع إعادتهم/عودتهم.

إذا نظرنا إلى مسألة عودة اللاجئين، وتحديداً أولئك المتواجدين في لبنان والأردن وتركيا، يمكن تحديد بعض الجوانب والسمات المشتركة:

غالبية، إن لم يكن جميع من عادوا، كانوا من الذين أوضاعهم هي الأشد سوءاً، وهم من الذين يقيمون في دول اللجوء في مخيمات رسمية أو غير رسمية، في ظروف لا تؤمن الحد الأدنى من المستوى المعيشي من حيث المأوى والخدمات.

غالبية هؤلاء لم يكونوا مستقرين في الدول التي لجأوا إليها، عدا عن أنهم كانوا يقيمون في مخيمات، إلا أنهم تحركوا حتى ضمن الدول التي كانوا فيها بحثاً عن شيء من الأمان، أو ظروف أقل سوءاً للاستمرار بالحياة.

معظم أولئك الذين يعودون إلى المناطق السورية المختلفة، لا يعودون إلى مناطق سكناهم الأصلية، أو على الأقل لا يعودون إلى بيوتهم، والكثير منهم يعود أيضاً إلى مخيمات للنازحين في الداخل، والتي هي أيضاً تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات، إلا أنها نسبياً أقل سوءاً من الوضع الذي وصلوا إليه في المناطق التي عادوا منها.

تترافق موجات «العودة» هذه، أو على الأقل موجات التهويل الإعلامي مع بعض التطورات الاقتصادية و/ أو السياسية في دول اللجوء، مثل: تدهور الأوضاع الاقتصادية التي تكون تداعياتها مضاعفة على اللاجئين، أو أوضاع سياسية داخلية متعلقة بدول اللجوء، يتم فيها استخدام ملف اللاجئين السوريين كورقة في الحملات الانتخابية بين الجهات السياسية في هذه الدول، أو حتى في ملفات سياسية خارجية لهذه الدول.

لذلك، عادة ما تكون موجات «العودة» هذه غير متعلقة بتوفير الشروط الحقيقة اللازمة للعودة الطوعية والكريمة إلى سورية- بغض النظر إلى أي من المناطق السورية- بقدر

التجريف والنزيف مستمران ومتصاعدان!

ما أن ظروفهم في أماكن تواجدهم في دول اللجوء باتت أكثر سوءاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، إلى ذلك الحد أنهم يشعرون أن هذه الظروف ستكون أقل وطأة عليهم داخل سورية، أو على الأقل يمكن أن تعطيهم مجالاً للبحث عن قدر من الأمان في جانب من جوانب الحياة.

الأسئلة التي يجب طرحها

ضمن هذه المعطيات، وفي ظل استمرار السوريين في الخروج، أو محاولة الخروج من البلد، هل يمكن فعلاً الحديث بشكل حقيقي وجدي عن عودة اللاجئين؟ وعن أية عودة يمكن الحديث وعملية تجريف السوريين مستمرة؟ وكيف يمكن الحديث اليوم عن عودة للاجئين و[قصص قوارب الموت] التي تحمل سوريين هاربين من الموت في رحلات- المصير الأكثر احتمالاً لها هو الغرق والموت- ما تزال مستمرة؟

من المفيد هنا العودة إلى الأسباب التي ما زالت تدفع أعداداً هائلة من السوريين إلى الخروج من البلد، وأكثر بكثير من بضع مئات من العائدين؛ وكنا قد تطرقنا إلى هذه الأسباب وتجلياتها ونتائجها في الكثير من مواد قاسيون السابقة. ومن أهم الأسباب التي تدفع الكثير من السوريين- وبالأخص من الكفاءات والشباب- إلى الهجرة، هي الظروف المعيشية الكارثية والاقتصاد المنهار- أو ما تبقى منه- وما يرافقه من غلاء فاحش، يجعل تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة- من خبز ومحروقات وخدمات مثل الكهرباء والماء والتنقل- أمراً شديد الصعوبة، واستمرار كل ما يقف وراءه من حصار وعقوبات وفساد، وسياسات ليبرالية متوحشة، وتسلّط أمراء وتجار الحرب. إضافة إلى ذلك فإن استمرار تردّي الأوضاع الأمنية وهيمنة السلاح والميليشيات، وتحكمها بالحياة اليومية، يدفع بالمزيد من الناس خارج حدود البلاد.

يجب أخذ كل هذا بعين الاعتبار عند الكلام عن أية عودة للاجئين وبالأخص لأن كل هذه العوامل ليست مستمرة فحسب، بل إنها تزداد سوءاً وبشكلٍ متسارعٍ، وفي كل أنحاء البلاد.

خطابات متعارضة والهدف واحد

بينما يتم التركيز اليوم على موضوع «عودة» اللاجئين السوريين من لبنان، ولكن كما في كل فرصة تسنح لهم، يستغل المتشددون في الأطراف السورية الفرصة لاستخدامه كأداة في مبارزاتهم الإعلامية- سواء كانت موجهة بشكل مباشر أو غير مباشر- باتجاه الطرف الآخر، ولكن في المحصلة النتيجة هي ذاتها، وتصب في الهدف نفسه، وهو استمرار عرقلة إحراز أي تقدم في العملية السياسية، والوصول إلى حل سياسي يخرج سورية والشعب السوري من الكارثة التي يعيشها، لأن ذلك يعني بالضرورة: انتهاء قدرة أولئك على الاستفادة وتحصيل المكتسبات وتحقيق مصالحهم الضيقة والشخصية من استمرار الأزمة.

عن أية عودة يمكن الحديث وعملية تجريف السوريين مستمرة؟ وكيف يمكن الحديث اليوم عن عودة للاجئين وقصص قوارب الموت ما تزال مستمرة؟

كما أسلفنا سابقاً، وكلما تم تداول موضوع اللجوء ومواضيع أخرى وبالأخص ذات الطابع الإنساني، يقوم المتشددون في النظام والمعارضة بتسييس الملف، ومحاولة زجه ضمن السرديات التي يحتفظون بها منذ بداية الأزمة، وبطريقة تهدف إلى الدفع بعيداً عن الحل السياسي؛ ووقف أية محاولات للتغيير. من جهة متشددي النظام، يتم استخدام قصة كتلك المتعلقة بعودة اللاجئين من لبنان للترويج بأن باب العودة مفتوح، وأن النظام يقوم بتأمين الشروط اللازمة للعودة، في إشارة ضمنية إلى أنّ «الأزمة انتهت» وأنّ الحل السياسي من أساسه ليس له أي داعٍ... بينما في حقيقة الأمر، وكما ذكرنا أعلاه، فإن سياسات متشددي النظام اليوم لا تتمحور فقط حول عدم تأمين الظروف المناسبة لعودة حقيقية للاجئين السوريين من لبنان أو غيرها، بل إنها تدفع المزيد من السوريين المتبقين في الداخل إلى محاولة البحث عن أية طريقة ليخرجوا من البلد، وإن كانت نسبة وصولهم إلى أي من الوجهات المقصودة منخفضة جداً، وفرص الموت في طريقهم عالية. بالرغم من ذلك فإن المتشددين في النظام لا يدخرون أية فرصة للترويج بأن الأزمة انتهت، والوضع في البلد على ما يرام- وها هم اللاجئون يعودون- ولذلك وبما أن اللاجئين يعودون دون أي تغيير حقيقي، لا يوجد أي مبرر للانخراط في العملية السياسية، ولم تعد هناك حاجة للحل السياسي.

على الضفة الأخرى، يُصر متشددو المعارضة على ربط عودة اللاجئين، والطريقة الوحيدة لتأمين الظروف اللازمة لعودة اللاجئين بسقوط النظام، الأمر الذي يتعارض في أساسه مع فكرة الحل السياسي. بل إنهم، كما الطرف الآخر، يتعاملون مع الموضوع بطريقة تهدف إلى تكريس الوضع القائم، حيث يروجون للظروف في «مناطق المعارضة» على أنها أفضل من مناطق النظام، ومناسبة لاستقبال اللاجئين الراغبين بالعودة. بكلام آخر فهم، كما متشددو النظام، يهدفون إلى استمرار الوضع على حاله ما داموا مستفيدين منه.

الأهم من ذلك، أن مقاربة متشددي النظام والمعارضة لملف اللاجئين وملفات أخرى تصب في ذات الأهداف، والتي بالضرورة تتطلب تعميق وتثبيت الوضع القائم، بل وشرعنته، بما في ذلك تقسيم الأمر الواقع في سورية، والذي يتطلب استخدام كافة السبل والوسائل المتاحة لهم لعرقلة العملية السياسية، والوصول إلى حل سياسي شامل عبر التطبيق الكامل للقرار 2254، والذي يعني تحقيق عدد من الأمور، أهمها في سياق الموضوع هنا: هو تحقيق الحد الأدنى اللازم من الأمان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني لإيقاف هجرة السوريين من كل مناطق سورية إلى الخارج، وتأمين الظروف الملائمة لعودة حقيقية للاجئين بدءاً من دول الجوار. كل هذا يعني أنه مع مرور كل يوم ترتفع الحاجة للدفع من كل الوطنيين السوريين من كافة الأطراف باتجاه الحل السياسي الشامل، ليس لتأمين الظروف المناسبة لعودة السوريين إلى بلادهم فحسب، بل لضمان وقف تجريفهم خارج بلادهم، ولإعادة توحيد البلاد واستمرارها، لتكون هناك ظروف، ومكان يستطيع السوريون العودة إليه.

العيب ليس بعجز الموازنة.. بل بمصادر تمويلها وأوجه صرفها!

لا جديد بمشروع موازنة العام الحالي عما سبقها من مشاريع موازنات الأعوام السابقة، وخاصة ما يتعلق بالتضخم والعجز، والأهم ما يتعلق بطرق ومصادر تمويل العجز، وأوجه إنفاق الموازنة، المرتبطة بطبيعة الاقتصاد والسياسات المالية المتبعة، وبجملة الظروف الاقتصادية السياسية في البلد!

■ عاصي اسماعيل

فبعد إقرار الحكومة لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2023 بتاريخ 2022/10/25 قال معاون وزير المالية لشؤون الإنفاق العام، عبر صحيفة الثورة بتاريخ 2022/10/28، إن: «موازنة عام 2023 لا تحقق المطلوب أو لنقل لا تراعي تقلبات الأسعار أو التضخم الذي وصل إلى أرقام قياسية، لكن هذا لا يعني أن وزارة المالية أو الحكومة بشكل عام تستطيع أن تضع موازنة عامة للدولة على أرقام تضخمية، فهذا سيجعل الموازنة تتضاعف بشكل أكبر».

وأضاف: «إن العجز بالموازنة ليس من الأمور المعيبة فكل دول العالم تعاني من العجز، لكن كيف سنؤمن هذا العجز؟ الأمر سيكون من خلال مكافحة التهرب الضريبي وفعالية الإدارة الضريبية والتركيز على الفوترة وأتمتة العمل الضريبي من الأمور التي ستحقق عدالة كاملة، واللجوء إلى سندات الخزينة ستغطي العجز».

لا جديد؟!

بحسب حديث معاون الوزير حول قول البعض إن موازنة العام القادم لا تختلف عن سابقاتها، أجاب: «من الطبيعي أن تكون مثل العام الماضي والحالي لكن الأولويات لا تتغير، مثلاً التربية أولويات ثابتة لدى الحكومة والصحة أيضاً والمياه ودعم المشتقات النفطية والدقيق التمويني».

فالأرقام المعلنة عن مشروع الموازنة للعام 2023 بمبلغ 16550 مليار ليرة سورية تقول إن اعتماداتها الأولية وزعت على 13550 ملياراً للإنفاق الجاري و3000 مليار للإنفاق الاستثماري.

وبحسب معاون وزير المالية تم «توجيه الإنفاق وليس ترشيده بما يحقق التوازن الاقتصادي، حيث أكدنا بموازنة 2023 على الإنفاق الذي يحرك عجلة الإنتاج وليس الإنفاق الإداري».

فهل 3000 مليار مخصصة للإنفاق الاستثماري ستحرك عجلة الإنتاج؟ وهل 13550 ملياراً مخصصة للإنفاق الجاري ليس تأكيداً على الانفاق الإداري، وهل هذا التوزيع يحقق التوازن الاقتصادي المطلوب؟ أو التنمية المنشودة، بحال توفرت النية لذلك؟

فالترجمة العملية من واقع الأرقام أعلاه تعني أن العجز مستمر ومتزايد، وكذلك التضخم الذي وصفه معاون الوزير أنه «وصل إلى أرقام قياسية»!

الإيرادات الغائبة!

ورد على صفحة الحكومة بعض الأرقام عن توزيع الاعتمادات، مع التركيز على أرقام الدعم الاجتماعي، وأرقام كتلة الرواتب والأجور والتعويضات، برغم ثباتها النسبي وعدم كفايتها، لكن الغائب عن الأرقام المعلنة هي حجم الإيرادات التقديرية في مشروع موازنة 2023، والتي على أساسها يمكن التوقف عند حجم العجز المتوقع بين النفقات العامة والإيرادات العامة، والتي يفترض أن تكون متوازنة.

فمصادر تمويل العجز بحسب حديث معاون الوزير أعلاه هي: «مكافحة التهرب الضريبي وفعالية الإدارة الضريبية- التركيز على الفوترة وأتمتة العمل الضريبي من الأمور التي ستحقق عدالة كاملة- اللجوء إلى سندات الخزينة».

مقابل ذلك تم إغفال الإعفاءات الضريبية الكبيرة المنصوص عليها في بعض القوانين، وخاصة قانون الاستثمار، والتي يفترض أن تكون محسوبة من ضمن الإيرادات، وحجم النهب والفساد الكبير المقتطع من كتلة الإنفاق العام.

هناك مصادر يتم اللجوء إليها لتغطية العجز في الموازنات وهي أكثر كارثية بنتائجها الاقتصادية الاجتماعية وهي جزء من وصفات صندوق النقد الدولي سيئة الصيت وما يمكن وصفها بالمعيبة!

مصادر تغطية العجز المغيبة!

بالإضافة إلى ما ذكره معاون الوزير أعلاه من مصادر، هناك مصادر أخرى أكثر أهمية، تم ويتم اللجوء إليها لتغطية العجز المستمر والمتزايد في الموازنات السنوية، وهي أكثر كارثية بنتائجها وتداعياتها الاقتصادية الاجتماعية، ومنها على سبيل المثال:

تخفيض الإنفاق العام «الجاري والاستثماري».

رفع أسعار المشتقات النفطية وحوامل الطاقة.

تخفيض الدعم على السلع الأساسية «خبز- سكر- رز- مشتقات نفطية..».

خفض الأجور أو تجميدها.

تقنين التوظيف الحكومي العام أو وقفه.

إنهاء الدعم الاقتصادي لشركات القطاع الحكومي المنتج تحت مسميات مختلفة «تصفية- بيع- استثمار تشاركي..».

ضغط الانفاق على التعليم والصحة و..

ويضاف إلى ذلك اللجوء إلى الإصدار النقدي أحياناً، وهو ما شهدناه خلال السنين الماضية.

وهذه المصادر، والتي تعتبر جزءاً من وصفات صندوق النقد الدولي سيئة الصيت، هي ما يمكن وصفها بالمعيبة، بل بالكارثية، وهي كذلك أحد الأسباب المباشرة للتضخم، خاصة أنها أوصلتنا مع جملة السياسات الطبقية والظالمة المتبعة إلى أن أكثر من 90% من السوريين باتوا تحت الحد الأدنى للفقر ومعوزين غذائياً، أي باتوا جائعين!

عجز السياسة النقدية!

الاعتراف بأن موازنة 2023 «لا تحقق المطلوب أو لنقل لا تراعي تقلبات الأسعار أو التضخم» بحسب حديث معاون الوزير، يمكن أن نضيف إليه حديث مدير الأبحاث الاقتصادية في المصرف المركزي لصحيفة تشرين بتاريخ 2022/10/28 أيضاً، حيث قال: «إن معدل التضخم العام عام 2020 بلغ 114%، وتراجع عام 2021 إلى 101%.. وبعد الإجراءات الحكومية لضبط الائتمان والسيولة نرى أن معدل التضخم العام بلغ 59%، ومعدل التضخم السنوي حتى أيلول لهذا العام هو 55% وهو أقل من السنة الفائتة حيث بلغ 74%».

بالمقابل فقد قال مدير الأبحاث الاقتصادية: «إن الارتفاع المستمر بالأسعار والسلع التي تهم الشريحة الواسعة من المواطنين والتي لها تأثير على القوة الشرائية وعلى النشاط الاقتصادي بشكل عام، ليكون المحدد الأساس للتضخم هو مستوى أسعار السلع والخدمات الذي تعجز السياسة النقدية عن ضبطه».

وبغض النظر عن مدى فاعلية وإيجابية السياسات النقدية المتبعة، والملاحظات الكثيرة التي يمكن إيرادها بشأنها، فاعتراف مدير الأبحاث الاقتصادية بحجم التضخم، وبعجز السياسات النقدية عن ضبطه، يعيدنا إلى جملة السياسات الظالمة المتبعة، بمفرزاتها ونتائجها الكارثية على الإنتاج والمستوى المعيشي والنشاط الاقتصادي عموماً.

الإمكانية برغم صعوباتها متاحة.. ولكن!

ربما من الممكن وضع مشاريع موازنات تدفع باتجاه تحقيق التنمية المطلوبة مع مراعاة العدالة الاجتماعية، بالتعاون مع القطاع الخاص الوطني المنتج طبعاً، شريطة الاعتماد على الذات وتحرير الاقتصاد من التبعية والسيطرة، أو من النماذج المستوردة، من خلال إعادة توجيه الإنتاج والتصنيع، العام والخاص، «الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، والصناعي والحرفي المنتج»، وخاصة الموجه من أجل إشباع الحاجات الأساسية للسكان، بالتوازي مع توجيه الإنفاق العام «الجاري والاستثماري» بما يخدم غايات التنمية، وبما يخفف من الأعباء المعيشية عن الشرائح الاجتماعية الأكثر تضرراً، أي الغالبية المفقرة، أي استعادة دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي، والذي تم التضحية به تباعاً خلال العقود الماضية، وما زالت السياسات المطبقة تدفع نحو المزيد منه.

وهذا يعني إنهاء النموذج الليبرالي الاقتصادي «المشوه والمتوحش» المعمول به، أي تغيير جملة السياسات المتبعة منذ عقود، والتي أوصلتنا إلى ما نحن فيه من كوارث على كافة المستويات حتى الآن!

سياسة التجويع...

مع تدني المستوى المعيشي الفظيع يلي عم يعيشو المواطن اليوم بفضل العمل الحكومي القائم.. وذهب الشعب الماشي ع عينك يا تاجر.. بيصرح عضو جمعية الألبان بتاريخ 27 الشهر الجاري بما يلي: «تراجع استهلاك الألبان والأجبان في دمشق 35% والحليب 50% بسبب ضعف القدرة الشرائية»..

■ دعاء دادو

بس بلا منقودية... تراجع الاستهلاك مالو جديد ع الناس بحسب مقاييس حركة السوق... لأن من زمان- وزمان كتير- متراجع الاستهلاك بسبب ضعف القدرة الشرائية...

ومن زمان- وزمان كتير- المواطن صار يشتري الخضرة بالحبة والتنتين، والألبان يشتريها بالوجبة لليوم الواحد.. منو لأنها غالية.. ومنو لأنو ما في كهربا مشان ما تحمض وتنكب بالزبالة كسران خاطر..

أما الفواكه والحلويات فحدث ولا حرج... صارت حلم لكل عيلة وطفل...

يعني فينا نقول: اللي صار بالألبان والأجبان والحليب هو تراجع فوق تراجع... يعني إنْ حسبناها بالتقريب، شو يعني تراجع فوق تراجع ع نسبة 35% تبع الألبان بس من كم سنة لهلأ بيبطلع متراجع الاستهلاك بنسبة أكتر 70%...

وهاد يعني انو المعترين والمفقرين اللي نسبتهم أكتر من 90% من الشعب المقيم على أرض الوطن هنن يلي تراجعت عندن معدلات الاستهلاك.. أو بالأحرى انعدمت لأصناف غذائية كتيرة... وصاروا أكتر من جوعانين.. أما الـ10% اللي ما تراجع عندهم الاستهلاك، فهدول هنن الناهبين الكبار من تجار الأزمات والفاسدين بالبلد...

طيب إذا هلأ منطرح سؤال ويلي هو يا حضرات المسؤولين: ليش ضعفت القدرة الشرائية بالأساس.. حزرناكم فزرناكم؟؟؟

الأكيد، انو بسبب الانفلات الرهيب بأسعار المواد الغذائية بالسوق... لأن الأسعار كلها ماشية ع مبدأ الـ «تشليف»... وهل التشليف هاد ماشي ع مبدأ يا بتقدر تشتري وبتاكل، يا عمرينك ما تاكل... هيك بكل بساطة وبرود..

طبعاً وبالتأكيد، ما فينا نهمش اللامبالاة الحكومية بضبط هالتشليف هاد.. بالرغم من كل الادعاءات الخلبية يلي ع أساس عملوها للحد منو.. وبالرغم من إنو عندهن القدرة لتوقيف هالتشليف هاد إذا بدهم... بس شكلن ما بدهم... مو مشان شي.. بس مشان تبقى نسبة الـ % الناهبين عم يمصو بدمنا..

وهيك منلاحظ انو انعدام القدرة الشرائية عند الغالبية مو ضعف متل ما قالوا بس... لأ في شي أهم أنو ما في دخل عندهم.. يعني ما في مصاري بايدين هالمعترين.. لك الرواتب تبع الحكومة يا دوب تكفي مصروف أكل ليومين.. وشرحو رواتب القطاع الخاص.. بس يمكن كم يوم زيادة مو اكتر.. فكيف بالنسبة للعاطلين عن العمل.. يا حسرتنا عليهم..

المختصر المفيد، اللي واضح وما بدو توضيح، انو في سياسة تجويع ماشية بحق شعب كامل.. بيطلع تصريح عن معدلات الاستهلاك المنخفضة والمتراجعة.. أو حكي عن تراجع القدرة الشرائية للمواطنين.. أو عن زيادة الفقر والجوع بالبلد.. كلو مو مهم بالنسبة للحكومة.. وع طناش وكأن الموضوع ما بيعنيها لا من قريب ولا من بعيد.. لأنه المهم دائماً وأبداً هي مصالح الحيتان وبس..

لك العمى ولووو.. والله كلمة تغيير ما عاد تكفي.. صار بدها قبع من الشروش..

خبر عام وتعليق هام..«أعلن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك نيته تعديل المرسوم 8 وإلغاء مادة السجن من المرسوم بحق التجار»

يقول الخبر: «أعلن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك نيته تعديل المرسوم 8 وإلغاء مادة السجن من المرسوم بحق التجار، وبعض المواد الأخرى التي تقلق التجار، وهذا ما أرخى بالارتياح الكبير في أوساط التجار كونهم انتصروا على السيف الذي كان يقض مضاجعهم».

تعليق: هون منشوف العمل الحكومي الحقيقي بحق المواطنين «المستهلكين» مو لمصلحتهم... وهون منتأكد من الشراكة والتشاركية بالعمل الحكومي مع التجار ولمصلحة حيتان البلد.. لأن وقت تبقى العقوبة ع فرض الغرامة بس فكلنا منعرف أنها ما ح تكون إلّا من جيبة المواطن كالعادة... يعني نحن شو استفدنا من هل الإعلان غير زيادة الطين بلة علينا؟؟

يقول الخبر: «لا تزال عادة الصيادلة بتغيير سعر الدواء -عبر شطب السعر القديم وكتابة سعر جديد على العلبة- سارية حتى الآن، في حين تتفاوت الأسعار لنفس الدواء من صيدلية لأخرى، وفقاً لما نقلته صحيفة تشرين المحلية».

تعليق: ع كل الأحوال الموضوع مو بس 500 ليرة متل ما انذكر، بعض الأدوية وصلت درجة اختلاف سعرها من صيدلية لصيدلية تانية لأكتر من 1000 ليرة، والأكسسوارات الطبية متل ما بيقولولها وصل الاختلاف لـ 4000 ليرة... والأدوية المهربة يلي منتشرة بالصيدليات وع الواجهات هيك من دون خوف من الرقابة، وصل اختلاف سعرها لعشرات الآلاف.. طيب صح وين الرقابة؟ وأي نوع من الشكوى يلي لازم نقدمه مثلاً.. ما دام دود الخل منو وفيه؟؟؟ مو ع أساس كلشي بالبلد ماشي ع الليبرة، وكلو عليه مراقبة؟؟ ولا كالعادة حبر ع ورق؟؟...

يقول الخبر: «أكد مدير عمليات أتمتة الغاز بوزارة النفط، أنه حالياً هناك تحسن جزئي بتوريدات الغاز، وهذا سينعكس على تخفيض مدة تسليم الأسطوانة».

تعليق: يعني منفهم إنو ح تقل «عدّة المطلقة» عن 100 يوم؟؟ يعني ممكن تصير 100 إلا يوم ولا شو؟؟ لك خيو صرلنا سنين عم ناخد إبر البنج، وما عم نستفاد بشي... وإذا تحسن الوضع فهل التحسن عم يكون جزئياً... أما بالنسبة للوزن والسعر ما في شي عم يتحسن فيهن، ولا حتى جزئياً...

يقول الخبر: «نفت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وجود أية دراسة لرفع سعر ربطة الخبز، حيث قالت: ليست هناك أية دراسة لرفع سعر ربطة الخبز، أو مجرد نية أو تفكير، وكل ما يشاع في بعض الوسائل الإعلامية حول ذلك هو محض تخيلات وإبداعات شخصية لا أساس لها من الصحة».

تعليق: نحن كمواطنين لازم نحاول نتفاءل بخمسة هل المرة... بس والله ما ح تزبط معنا... منعرفكن منيح كتير، وأكيد ما ظلمناكن، خصوصي بعد هالتلت سيناريوهات يلي طارحينن ع طاولتكن... إنو لقمة عيش المواطن الأساسية والمهمة عندو فاردينلها 3 سيناريوهات؟؟ هزُلت، لك وإذا بدكن كمان عيب عليكن... ع أساس كلو إلّا الخبز!!!

التهاب الكبد الفيروسي في طرطوس... فوق الموت عصّة قبر!

من ضمن مجموعة من الأزمات التي تعاني منها محافظة طرطوس، برزت مؤخراً مشكلة انتشار التهاب الكبد الفيروسي A حيث أشار مدير صحة طرطوس أحمد عمار لإذاعة «نينار إف أم» إلى أن المحافظة قد سجلت حوالي 450 حالة إصابة موزّعة على خمس مناطق منها دريكيش، مدينة طرطوس، مشتى الحلو.

■ خلود العاصي

وأضاف د.عمار أن الإصابات التي سجّلت بنسبة 85% كانت بسيطة جداً، وتعالج منزلياً مع بعض الاحتياجات البسيطة للمشفى وأن 50% من الإصابات تم تسجيلها في المدارس، منوّهاً إلى أن وجود إصابات في المدارس يعني أن العدوى سهلة، وذلك بسبب عدم اتباع الطلاب إجراءات النظافة الشخصية كتبادلهم للمأكولات بين بعضهم أو حتى أغراضهم الشخصية وفق رأيه.

اللّافت في تصريح مدير صحة طرطوس هو تحميله مسؤولية انتشار المرض إلى أهالي المنطقة، حيث قال لإذاعة شام إف إم أن «المياه الرئيسية ومياه دريكيش عقيمة، ولكن تبين من خلال فحص عينات لينابيع مياه مجاورة أنها ملوثة وتستخدم بسقاية المزروعات، إلى جانب أن المرض ينتقل عن طريق الملامسة أو تناول الخضار والفواكه الملوثة».

تجدر الإشارة إلى أن محافظة طرطوس، وتحديداً القرى فيها، تعاني من شحّ في المياه، حيث يقول السكان هناك إن المياه الرئيسية تأتي إلى كلّ بيت مرة كل 25 يوماً، وأنها تعبئ حوالي 5 براميل في المرة الواحدة، وهذه الكمية بالكاد تكفي للشرب وحده، لذلك يلجأ عدد كبير من الناس إلى مياه الآبار والتي عادةً ما تكون ملّوثة.

ورغم معرفة الجهات الحكومية لسبب المشكلة، ورغم مطالبات الناس في تلك المناطق الجهات المعنية بحلّ أزمة المياه إلّا أن المشكلة ما زالت قائمة دون محاولات حلول تُذكر.

وما يزيد الطين بلّة هو تلك التصريحات التي تعتبر مشكلة انتشار مرض التهاب الكبد أمراً «طبيعياً» و«يحدث كلّ سنة».

فقد نقلت وكالة «سانا» عن هتون الطواشي مديرة الصحة المدرسية في وزارة التربية قولها إنّ: «الأعداد المصابة هي مقاربة تماماً للإصابات التي تحدث بشكل سنوي وخاصة في فصل الخريف» في إشارة إلى أنّ الحديث عن هذا الموضوع مبالغ به، وهذا ما قاله فعلاً مدير صحة طرطوس حيث وصف واقع الإصابات بأنّه مبالغٌ به على مواقع التواصل الاجتماعي وأنّ الحالات محدودة.

وبغضّ النظر عن عدد الحالات ومستوى شدّتها، إلّا أن التعاطي الرسمي معها عبر تأريضها واعتبارها «حدثاً عادياً» بالإضافة إلى تحميل الناس وطلاب المدارس مسؤوليتها، هو ما يزيد من حجم المشكلة.

إذ يعدّ انتشار التهاب الكبد نتيجةً لعدة مشكلات موجودة مسبقاً، على رأسها أزمة شحّ المياه واختلاط مياه الشرب مع مياه الصرف الصحي.

فعلى نفس السياق تم رصد حالات إصابة بالتهاب الكبد في منطقة مصياف خلال الفترة القريبة الماضية أيضاً، وقد تم التعامل معها وفقاً لنفس السيناريو المتبع من تحميل المسؤولية للمواطنين ولمصادر المياه غير الرسمية.

وتعاني قرى محافظة طرطوس كذلك من مشكلات عديدة تتعلّق بوضع الطرقات، وعدم وجود ممرّات زراعية لأشجار الزيتون المتواجدة ضمن مساحات يصعب الوصول إليها، إذ يضطر المزارعون إلى جني المحصول وحمله لمسافات كبيرة، بالإضافة إلى مشكلات أخرى تتعلّق بالمازوت والكهرباء وغيرها من المشكلات الخدمية التي تعكس إهمالاً حكومياً واضحاً للمشكلات العالقة منذ سنواتٍ عديدة.

الفيلر والبوتكس أهمّ من حليب الأطفال!

أثار قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالسماح باستيراد مواد التجميل ومنها حقن الفيلر والبوتوكس سخطاً كبيراً وانتقاداً لاذعاً في الشارع السوري، يمكن رصده بوضوح من خلال المنشورات الناقدة على صفحات التواصل الاجتماعي.

■ رند الحسين

ففي الوقت الذي يعاني منه القطّاع الدوائي من نقص حادّ في أدوية السرطان وحليبٍ الأطفال وغيرها، بالإضافة طبعاً إلى أزمة مسلسل ارتفاع أسعار ما هو متوافر من الدواء، تقوم الحكومة بإصدار قرارات لا تخصّ ولا تعني الفئات المفقرة من الشعب بشيء.

ولكن على ما يبدو فإنّ هموم ومشكلات سيدات المجتمع الراقي تشغل بال الحكومة أكثر وتدفعها للمضي قدماً نحو حلّها، ضاربةً بعرض الحائط هموم ومشكلات الغالبية العظمى من السوريين.

يقول أبو محمد وهو أب لطفلين لإحدى الصيدلانيات بعد ساعةٍ كاملة من السير على الأقدام بحثاً عن حليب نان 1 لابنته: «لكان... النفخ والشدّ أهم من حليب الأطفال» في سخرية واضحة وألمٍ مغلّف بالنكتة رداً على هذا القرار.

الضجّة التي أحدثها قرار السماح باستيراد مواد التجميل اضطر الحكومة لإصدار بيانٍ توضّح فيه سبب اتخاذ هذه الخطوة.

حيث ذكرت الوزارة أنها كانت قد «منعت استيراد المادة سابقاً لكونها ترتبط ببعض العمليات التجميلية والتي لا تشكّل أولوية بالنسبة للمواطنين في ظل الظروف الحالية، إلاّ أنّ المطالبات أكدت بأن لهذه المادة استخدامات أخرى، وفقاً للقطاع الصحي، وذلك في بعض العمليات الجراحية الضرورية ومعالجة بعض الأمراض العصبية، ولذلك فإنّ الاستمرار بمنع الاستيراد سيؤثر على توفر المادة اللازمة للحالات العلاجية والتي لا ترتبط بالعمليات التجميلية».

ورغم أنّ ما برّرت به الوزارة قد يحملُ جزءاً من الصحة، إلا أن واقع ازدياد عدد مراكز التجميل، وتوجّه نسبة من الفتيات نحو إجراء عملية هنا وعملية هناك، يجعل من الصعب التصديق بأنّ الدوافع لاستيراد مواد التجميل تقتصر على الحالات العلاجية. خصوصاً في ظلّ الأرباح الطائلة التي تدرّها هذه المراكز، وفي ظلّ التشجيع المتعمّد للفتيات لارتيادها وإجراء العمليات عبر نشر الموضوع باعتباره «موضة» و«ضرورة» لتحسين المظهر وجعله مقبولاً أكثر في بعض الأوساط الاجتماعية.

تساعد وسائل التواصل الاجتماعي وتحديداً منصة إنستغرام في جعل ثقافة التجميل شائعة ومقبولة أكثر وسط الناس، وذلك عبر تصديرها نماذج مصنّعة «للفتاة الجميلة» والتي ينبغي أن تحقّق صفات جسدية محدّدة حتى ترقى إلى مستوى الجمال الاجتماعي الذي تحدّده بالذات تلك الشركات المصنّعة لمواد التجميل، وتحقّق من ورائه أرباحاً هائلة.

قرار السماح باستيراد مواد التجميل أتى بعد فترة من السماح بتصدير مواد دوائية كالباراسيتامول والأزيثرومايسين والكلوركوين المستخدم لعلاج الملاريا. فيما يضع إشارة استفهام حول الإستراتيجية التي تتبّعها الحكومة في إصدار قرارتها فيما يتعلّق بالقطّاع الصحّي، في ضوء ما يعانيه هذا القطاع من أزمات واستنزافات عديدة، تجعل منه قطّاعاً مهترئاً مشلولاً وعاجزاً عن حلّ المشكلات الصحية الجدّية المتراكمة.

قطاع التربية والحاجة إلى البيسبول!

من المثير للضحك، الناتج عن «شر البلية»، هو ما تنشره وزارة التربية تباعاً من أخبار على صفحتها الرسمية عن نشاطاتها، حيث للوهلة الأولى تظن بأن بعض هذه الأخبار هي لدولة أخرى غير سورية!

■ عمار سليم

فقد ورد على صفحتها مؤخراً ما يلي: «مناقشة خطة التعاون وآلية تفعيل لعبة البيسبول في المدارس خلال اجتماع وزير التربية الدكتور دارم طباع وأمين الاتحاد العربي ورئيس الاتحاد العراقي للسوفيتبول والبيسبول علي البلداوي، ونائب رئيس الاتحاد العربي والعراقي الدكتور أحمد الساعدي، ورئيس الاتحاد السوري للسوفيتبول والبيسبول الدكتور محمد ميهوب علي، ومدير التربية الرياضية في وزارة التربية الدكتور عبد الحميد زرير بحضور عضوي مجلس الشعب السوري ماهر قاورما وعروبة محفوض.. حيث تم مناقشة متطلبات لعبة البيسبول وادخالها للمدارس وأهميتها ودورها في تنمية اللياقة البدنية للطلاب، وإبعادهم عن الألعاب العنيفة.. وأشار الوزير طباع لأهمية التعريف باللعبة اعلامياً وتدريب الموجهين ثم المدرسين عليها وفق خطة ممنهجة وتنظيم مباريات تشجيعية فيها، فيما أشار البلداوي الاستعداد لتدريب المدرسين حول تفاصيل اللعبة وتخطيط الملعب وتقديم الدعم اللازم لإنجاحها في سورية».

فلم يلق هذا الخبر إلا مزيداً من التهكم والسخرية من قبل المواطنين، لشدة انفصامه عن الواقع التربوي، وكأن الوزارة تعيش وتعمل في كوكب آخر!

فهل مدارسنا التي يتحدثون عنها في تمام العافية، حتى أنها لا ينقصها إلا إدخال لعبة البيسبول؟!

لا شك أن الرياضة لا تقل أهمية عن العلم والتعليم، فلا بد من بناء الأجسام السليمة لأن سلامة الدماغ من سلامة الجسم، وكما يقال «العقل السليم في الجسم السليم»، ولهذا على وزارة التربية أن تهتم بالرياضة كمادة هامة نظرياً، ولكن لكي تتم التربية الرياضية بشكل سليم يجب أن تتوفر شروطها «التغذوية- الأدوات- المستلزمات والتجهيزات» بحدودها الدنيا، ولكن وللأسف الشديد فالمدارس تفتقد أهم مقومات عملها المفترض، فهي تفتقر إلى المدرسين من كافة الاختصاصات، وتفتقر إلى المستلزمات جميعها!

واقع التربية الرياضية في المدارس

لا ينفصل واقع التربية الرياضية عن واقع بقية المواد الدراسية في المدارس، فهناك نقص حاد في اختصاصيي التربية الرياضية، وغالباً ما يلجأ مدرب الأنشطة اللاصفية إلى القيام بمهام مدرس مادة الرياضة، مع النقص الحاد بمستلزمات التربية الرياضية، من كرات وأقماع وغيرها، ناهيك عن طبيعة الأبنية المدرسية وما فيها من مساحات مهيأة لممارسة الرياضة من قبل التلاميذ!

لكي تتم التربية الرياضية بشكل سليم يجب أن تتوفر شروطها «التغذوية- الأدوات- المستلزمات والتجهيزات» بحدودها الدنيا ولكن وللأسف الشديد فالمدارس تفتقد أهم مقومات عملها المفترض

ومع هذه الصورة المختصرة للواقع التربوي، الذي تنم عن انهياره وتدهوره وتراجعه، نرى مثل هذا الخبر على صفحة الوزارة الرسمية حول إدخال لعبة البيسبول، وليس هذا فحسب، بل يعقد الاجتماعات ويناقش آليات تنفيذها وكأنها أولوية من أولويات المدارس في ظل افتقارها إلى قلم للسبورة، فضلاً عن المعدات الرياضية!

وربما ليس بالغريب أن تخفي هذه السياسات طاماتها، كالذي يختبئ خلف إصبعه!

لعبة «الدحاحل» أهم!

فيما يلي بعض تعليقات المواطنين المتهكمة على خبر الوزارة أعلاه:

عفوا منكم.. كرة قدم بلا ستيك ما في بمعظم مدارسنا.. بحصة الرياضة ما في غير الركض ورا بعض.. أو إذا في شي تالف بيحولوه الأطفال لكرة.. وإذا كان حظن حلو أحد تلاميذ الصف بيكون جايب معو كرة بيلعيو فيها بباحة المدرسة اللي كلها بيتون أو زفت.. ويا ستار إذا وقع أحد التلاميذ.. ما رح نحكي عن بقية المنهاج؟؟؟

واووووو شي عظيم، تفعيل لعبة البيسبول في مدارسنا.. بس خبرونا إذا الكادر التدريسي والتعليمي والإداري إلن علاقة بالموضوع لنبدا بالاستعدادات اللازمة.. بهي اللحظة أدركت معنى التفكير خارج الصندوق!

معلمي كمان لعبة الدحاحل بتنمي العقل والتركيز والحساب.. وهي من بيئتنا مو مستوردة.. وما بدها مساحات واسعة وساحات مخصصة!

هههههه قسما بالله شي بيضحك.. الطلاب ما ناقصهم كتب ولا أستاذ يدخل عليهم الصف.. ولا مقاعد متل الخلق والعالم.. بس ناقص البيسبول.. يا أخي هي اللعبه عنا بسورية مو موجودة ولا في إلها ملاعب ولاشي!

بيناقشوا كل شي إلا التعليم.. روحوا أمنوا كتب ومدرسين!

سعادة الوزير مواعين ورق بالمدارس ماكو.. محابر للطابعات كمان ماكو.. طلابنا رح يعملوا امتحان على طريقة الأجداد دفتر مذاكرات.. والأسئلة تكتب على السبورة.. ومازوت للتدفئة كمان ماكو.. وخلي الطابق مستور!

هيك كتير!!... انفصام حقيقي!!

يـاااا رب دخيلك مدارسنا متهالكة ناقصها كتيير.. وأصلاً بدنا مدارس وتجهيزات بشرية ومادية.. والله الواقع بدو شغل كتيير.. أنتو وين والواقع وين؟!

اقتراح بمحلو الصراحة في ظل غياب أبسط مقومات التربية والتعليم بالمدارس!

صورة عن المدارس في سورية واحتياجاتها الصورة في المدارس السورية لا تخفى على أحد، فنتيجة السياسات المعمول بها، والساعية إلى الربح الأقصى لشريحة النخبة من الأثرياء، تم ضرب قطاعات الدولة بكل ما أوتيت هذه السياسات من وسائل، بما في ذلك تآكل مجانية التعليم وتراجعه إلى حدود غير مقبولة، حيث أصبح من غير الممكن إصلاحه إلا بجملة إجراءات جادة تعالج المشكلة من جذورها، والتي تبدأ برفع الأجور للمدرسين بما يناسب مستوى المعيشة وتكاليفها لاستقطابهم، وتحسين البنية التحتية للمدارس وتأمين مستلزماتها، ووضع المناهج لتناسب الواقع المجتمعي الراهن والأفق المنشود، وكل ذلك يجب أن يتزامن مع تغيير السياسات الاقتصادية التي دمرت الحالة الاجتماعية في سورية.

إلى أية درجة وصل الترابط الروسي الصيني

خلال السنوات السابقة، ازداد التقارب بين الصين وروسيا على نحو متزايد انعكس على جميع قطاعات التعاون، بما في ذلك التعاون والتبادل التجاري. وهو ازدياد لم يكن سهلاً، بل محفوفاً بالمخاطر المتعدّدة الآتية من الغرب، ولا سيما نتيجة لاشتداد المواجهة الروسية الغربية في أوكرانيا، واستخدام العقوبات الاقتصادية كسلاح رئيسي في يد الغرب.

■ قاسيون

خلال العام الماضي 2021، قفز إجمالي التجارة بين الصين وروسيا بنسبة 35,9%، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 147,9 مليار دولار أمريكي، وفقاً لبيانات الجمارك الصينية، حيث تعمل روسيا كمصدر رئيسي للنفط والغاز والفحم والسلع الزراعية، وتحقق فائضاً تجارياً مع الصين.

ومنذ فرض العقوبات على روسيا في عام 2014، بعد استعادتها شبه جزيرة القرم، توسّعت التجارة الثنائية الروسية الصينية بأكثر من 50%، وأصبحت الصين أكبر وجهة تصدير لروسيا، حيث كان الجانبان يهدفان لزيادة إجمالي التجارة الثنائية إلى 200 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2024، لكنهما عادا «خلال زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الصين لحضور دورة الألعاب الأولمبية الشتوية» ورفعا الرقم المستهدف إلى 250 مليار دولار أمريكي.

ومع احتمال المزيد من تصعيد العقوبات الغربية ضد روسيا والصين، يمكن للتعاون المثمر بينهما أن يعوّض جزءاً من الأضرار الناجمة عن المواجهة. وللتعاون التجاري بين الجانبين أوجه عديدة، موضوعة كلها على طاولة البحث ومرشحة جميعها لتشهد مزيداً من النمو.

النقلة النوعية لصادرات النفط والغاز الروسي إلى الصين

تعدُّ روسيا ثاني أكبر مورد للنفط للصين بعد السعودية، حيث بلغ متوسط الكميات 1,59 مليون برميل يومياً العام الماضي، أو 15,5% من الواردات الصينية. ويتدفق حوالي 40% من الإمدادات عبر خط أنابيب شرق سيبيريا والمحيط الهادئ «ESPO» الذي يبلغ طوله 4070 كيلومتراً، والذي تم تمويله من خلال قروض صينية بقيمة 50 مليار دولار أمريكي.

وتعتبر روسيا أيضاً المورد رقم 3 للغاز في بكين، حيث صدّرت 16,5 مليار متر مكعب من الوقود إلى الصين في عام 2021، ما يلبي حوالي 5% من الطلب الصيني. وبدأت الإمدادات عبر خط أنابيب «قوة سيبيريا»، المنفصل عن شبكة خطوط أنابيب الغاز الروسية المتجهة غرباً، في أواخر عام 2019، ومن المقرر أن ترتفع إلى 38 مليار متر مكعب سنوياً بحلول عام 2025، بينما كانت 10,5 مليار متر مكعب في عام 2021، بموجب عقد مدته 30 عاماً وبقيمة تزيد عن 400 مليار دولار أمريكي. ويهدف الجانبان إلى بناء خط أنابيب غاز ثان هو «قوة سيبيريا»، بقدرة 50 مليار متر مكعب سنوياً ليمر عبر منغوليا إلى الصين.

وكانت روسيا أيضاً المورد رقم 2 للفحم في الصين في عام 2021. وخلال العام الحالي، كشف بوتين النقاب عن صفقات نفط وغاز روسية جديدة مع الصين تقدر قيمتها بنحو 117,5 مليار دولار أمريكي.

وهذا النمو الحاصل مؤخراً ضروري جداً لتأريض فعالية العقوبات الغربية على روسيا مؤخراً. حيث بلغت التجارة الثنائية بين روسيا والاتحاد الأوروبي في عام 2021 قرابة 247,8 مليار يورو، «الصادرات الروسية 158 مليار يورو، بينها حوالي 110 مليار يورو هي صادرات نفط وغاز، وحوالي 48 مليار يورو في تجارة أخرى مثل السيارات والآلات وما إلى ذلك». وبالنسبة لروسيا، يمكن تعويض ذلك بسهولة شديدة خلال عامين على افتراض أن أرقام التجارة الروسية الصينية المشتركة وصلت إلى 250 مليار دولار أمريكي كما هو مخطط له في 2024 «رغم أن البعض يتوقع ارتفاع هذا الرقم أكثر، نتيجة اضطرار الجانبين إلى تجذير علاقاتهما بالتزامن مع اشتداد المواجهة مع الغرب».

صدّرت روسيا 16,5 مليار متر مكعب من الغاز إلى الصين في عام 2021. وبموجب الخطط الموضوعة سابقاً، تهدف روسيا إلى تزويد الصين بـ38 مليار متر مكعب من الغاز عبر خط أنابيب جديد بحلول عام 2025، إلا أن شركة غاز بروم عادت وأعلنت في بيان لها مؤكدة أنها تعتزم زيادة استهداف صادرات الغاز إلى الصين لتصبح 48 مليار متر مكعب سنوياً. وبشكل منفصل، وقعت شركة روسنفت، اتفاقاً مع شركة CNBC الصينية لتوريد 100 مليون طن من النفط عبر كازاخستان على مدى 10 سنوات، ما أدى إلى تمديد اتفاق قائم بشكل فعّال. وقالت روسنفت إن الصفقة الجديدة تبلغ قيمتها 80 مليار دولار أمريكي.

تعدُّ روسيا ثاني أكبر مورد للنفط للصين بعد السعودية، حيث بلغ متوسط الكميات 1,59 مليون برميل يومياً العام الماضي

النقلات تطال السلع الأخرى أيضاً

في عام 2019، سمحت الصين باستيراد فول الصويا من جميع مناطق روسيا، ووقّع البلدان اتفاقاً لتعميق التعاون في سلاسل توريد فول الصويا. وبلغت صادرات فول الصويا إلى الصين 543,058 طن العام الماضي، ومن المتوقع أن تصل إلى 3,7 مليون طن بحلول عام 2024.

وفي عام 2021، وافقت الصين على استيراد لحوم البقر من روسيا، وفي آذار من هذا العام، سمحت بكين باستيراد القمح من جميع مناطق روسيا، وإزالة القيود الموجودة سابقاً. وتشمل الصادرات الغذائية الأخرى من روسيا إلى الصين الأسماك وزيت عباد الشمس وزيت بذور اللفت والدواجن ودقيق القمح والشوكولا.

كما أن الصين مستورد ضخم للأخشاب من الشرق الأقصى الروسي، حيث بلغت قيمة وارداتها من الأخشاب والمنتجات ذات الصلة 4,1 مليارات دولار أمريكي العام الماضي. في المقابل، تبيع الصين المنتجات الميكانيكية والآلات ومعدات النقل والهواتف المحمولة والسيارات والمنتجات الاستهلاكية إلى روسيا.

وبلغت الصادرات الصينية إلى روسيا 67,6 مليار دولار أمريكي العام الماضي، بزيادة 34%، مع ترجيح احتمال حدوث ارتفاعات أخرى، حيث تستبدل روسيا المنتجات التي كانت مصدرها الاتحاد الأوروبي سابقاً بمنتجات من الصين وآسيا.

جانب من التعاون في الاستثمار والتمويل سرّعت العقوبات الغربية توجه روسيا نحو الصين بحثاً عن فرص استثمارية في السنوات الأخيرة، وساعدت البنوك

في زمن المواجهة المشتدة مع الغرب؟

%35,9

خلال العام الماضي 2021، قفز إجمالي التجارة بين الصين وروسيا بنسبة 35,9%، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 147,9 مليار دولار أمريكي، وفقاً لبيانات الجمارك الصينية

%50

منذ فرض العقوبات على روسيا في عام 2014، بعد استعادتها شبه جزيرة القرم، توسّعت التجارة الثنائية الروسية الصينية بأكثر من 50%، وأصبحت الصين أكبر وجهة تصدير لروسيا

الحكومية الصينية روسيا على تمويل البنى التحتية ومشاريع النفط والغاز في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية.

وتعتبر روسيا إلى حد بعيد أكبر متلق لتمويل القطاع الحكومي في بكين، حيث حصلت على 107 قروض وائتمانات تصدير «وصلت القيمة حسب بعض التقديرات إلى حوالي 125 مليار دولار أمريكي من مؤسسات الدولة الصينية بين عامي 2000 و2017».

فوق ذلك، بدأت الصين وروسيا في استخدام اليوان والروبل لتسوية التجارة الثنائية في عام 2010، وفتحتا أول خط لمبادلة العملات في عام 2014، والذي جددته في عام 2020 مقابل 150 مليار يوان على مدى ثلاث سنوات.

شكلت التسويات باليوان الصيني 28% من الصادرات الصينية إلى روسيا في النصف الأول من عام 2021، مقارنة بـ2% فقط في عام 2013، حيث يسعى كلا البلدين إلى تخفيف الاعتماد على الدولار مع تطوير أنظمة الدفع العابرة للحدود الخاصة بكل منهما.

وشكلت العملة الصينية 13,1% من احتياطيات البنك المركزي الروسي من العملات الأجنبية في حزيران 2021، مقارنة بـ0,1% فقط في حزيران 2017، مع انخفاض حيازات موسكو بالدولار الأمريكي إلى 16,4% من 46,3% في الفترة ذاتها. ولا تملك روسيا الآن احتياطيات من الدولار في صندوق ثروتها السيادي «ومع ذلك، بات لديها احتياطيات ضخمة من الذهب». ويجدر بالملاحظة أن الدولار الأمريكي قد فقد 80% من قيمته مقابل الذهب على مدى السنوات الـ20 الماضية.

ومع تطلع الصين وروسيا إلى مزيد من خفض الدولار، يتعرض هذا الأخير إلى ضغوط متزايدة.

الوقائع تدفع الدول للتكيف مع الموازين الجديدة

الجدير بالانتباه أن كلا من موسكو وبكين تنظران إلى اشتداد الصراع في أوكرانيا كجزء من صراع أوسع مع الولايات المتحدة والعالم الغربي عموماً. وهو ما تعتبرانه مواجهة ترمي إلى وضع حد للعالم أحادي القطب الذي ساد المشهد الدولي منذ تفكك الاتحاد السوفييتي. وحرّض الجانبان غيرهما من الدول على تسريع التوجه للتكيف مع الواقع الدولي الجديد والأوزان الجديدة، ولا سيما الدول الأخرى في منظومة «بريكس»، التي يعتقد أنها بحلول عام 2030 ستكون مسؤولة عن 50% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولكنها لن تكون ممثلة تمثيلاً كافياً في الآليات المؤسسية العالمية في حال بقيت الأخيرة كما هي الآن بوصفها أداة هيمنة بيد العالم الغربي.

وستتمسك الصين وروسيا بموقفهما في هذه المواجهة ضد العدوانية الأمريكية، مستفيدتان من أن الحقيقة الماثلة بأن العديد من دول العالم باتت تدرك بحكم الضرورة والواقع المستجد أنها يجب أن تتكيف مع الموازين الجديدة وتتوجه شرقاً بشكل فعلي وغير موارب، بعيداً عن التورط والانغماس في المشاريع الأمريكية التي تعمل على تدفيع الدول الأخرى فاتورة هذه العدوانية الأمريكية.

ومن ذلك، أنه حتى آذار 2022، وقعت 146 دولة على مستوى العالم على مبادرة الحزام والطريق الصينية!

كلا من موسكو وبكين تنظران إلى اشتداد الصراع في أوكرانيا كجزء من صراع أوسع مع الولايات المتحدة والعالم الغربي عموماً

%28

شكلت التسويات الثنائية الروسية الصينية باليوان الصيني 28% من الصادرات الصينية إلى روسيا في النصف الأول من عام 2021، مقارنة بـ2% فقط في عام 2013

بوتين في «فالداي» 2022: لدينا تعاون عسكري- سري!

خلال مشاركته في منتدى «فالداي» في موسكو الأسبوع الماضي، كشف الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إن روسيا والصين «تتعاونان في جميع المجالات، بما في ذلك العسكرية والعسكرية التقنية، وهذا التعاون ذو طبيعة سرية للغاية».

ووفقاً له، اكتسبت العلاقات الروسية الصينية على مدى العقود الماضية مستوى غير مسبوق من الانفتاح والثقة المتبادلة والكفاءة: «نحن نعمل في جميع المجالات. نجري باستمرار – وبسرية– تدريبات مشتركة في المجال العسكري وفي المجال العسكري التقني بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ بلدينا».

بدوره، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، وانغ ون بين، إن «الصين تقدر بشدة تصريحات الرئيس الروسي»، مؤكداً أن فلاديمير بوتين وشي جين بينغ صديقان وأنه «في روسيا بشكل عام يعاملون الشعب الصيني كشعب صديق مقرب».

وأشار الدبلوماسي الصيني إلى أن الصين مستعدة لمواصلة تطوير التعاون في مختلف المجالات، ودعم بعضها البعض في اختيار مسار يلبي مصالحها الوطنية الخاصة، والبحث دائماً عن فرص للتنمية المتبادلة.

كيف يمكن كسب الحرب المالية/ التجارية مع الغرب؟

أمام أعيننا، يجري الانتقال إلى المرحلة التالية من انهيار النظام المالي- التجاري العالمي «بمركزه الأمريكي». لقد عزل الغرب روسيا بشكل نهائي عن أسواقه للطاقة والمعادن والتكنولوجيا ورأس المال؛ على خلفية التضخم المتسارع، يختمر الانهيار الذي طال انتظاره للأسواق المالية، والذي أثارته الزيادة المتسارعة في أسعار الفائدة التي يضعها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

■ سيرجي غلازييف وديمتري ميتيايف
ترجمة قاسيون

لا أحد يعرف حجم «فقاعة كل شيء» التي كانت السلطات المالية لمجموعة الدول السبع الكبرى تنميها بعناية على مدار الثلاثين عاماً الماضية. «المترجم: بدأ مصطلح «فقاعة كل شيء»، بالانتشار بشكل واسع قبل أزمة 2007–2008 وخلالها وحتى الآن، وهو تطوير لمصطلح «فقاعة الدوت كوم» الذي ظهر مع أزمة عام 2000 والتي عبرت في حينه عن انفجار الفقاعة الكبيرة– التضخم الكبير، في شركات التكنولوجيا؛ أما «فقاعة كل شيء» فهي تعبر عن أنّ التضخم ليس محصوراً في شركات التكنولوجيا، بل بات يشمل كل القطاعات على الإطلاق، بما فيها العقاري والصناعي والمالي وإلخ..».

النخبة العالمية، وبينما تضحي بأوروبا كحد أدنى، مستعدة للمضي حتى النهاية، رافعةً الرهان بشكل خطير وحاد، بأشكال مباشرة «كما في رفعً الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة»، وبأشكال غير مباشرة «عبر ضخ شحنات الأسلحة المدمرة بشكل متزايد إلى أوكرانيا وتايوان، وعبر العقوبات غير المحدودة»، ويبدو أنها مستعدة لحرق العالم الثالث.

الولايات المتحدة، التي تهاجم روسيا والصين، في عجلة من أمرها، وتلعب بشكل خطير وقاتل على مبدأ المقامرة بكل شيء دفعة واحدة «All in»، وفي طريقها هذا تقوم بعملية «تجريد أوروبا من ملكيتها» – وتزيل بذلك حليفها/ منافسها الجيواقتصادي الرئيسي.

السبب وراء ضغط الوقت، بسيط: «فقاعة كل شيء» التي خلقتها الثورة الليبرالية الجديدة في مجال التمويل في التسعينيات، وقد انفجرت أخيراً وضمناً عمليات الضخ النقدي المستشري خلال الـ 14 عاماً الماضية. الفقاعة الثالثة والأقوى في الـ 200 عاماً الماضية في سوق الأصول العالمية «الفقاعات السابقة في 1930 و2000»، كانت جاهزة للانفجار في عام 2008، ولكن تم تضخيمها بشكل مصطنع مرتين أو ثلاث مرات أخرى، وتقترب الآن من الكارثة وفقاً لسيناريو التضخم المفرط– بغض النظر عمّا يفعله الاحتياطي الفيدرالي.

ترى الولايات المتحدة مخرجاً عبر فرض الانهيار، وعبر إدارة الكارثة من أجل الخروج من الانهيار الشامل «ضد أوراسيا، على حساب أوراسيا وعلى أنقاض أوراسيا» «روسيا لم تعد كافية»، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والصين والهند والدول الكبرى الأخرى في قارتنا. لإطالة المأدبة، تحتاج الولايات المتحدة لقلب الطاولة، وتصريف الميزة الشاملة التي تمتلكها في التمويل العالمي والتجارة، مقابل إحداث الفوضى عند العدو.

لم يتحد مخزون العالم ومصنع العالم بعد «المقصود على التتالي: روسيا، الصين»– في حين أنهما يفيضان عن حاجة أحدهما للآخر ولكامل أوراسيا، على الرغم من أنهما قادران تماماً على جعل أوراسيا بأكملها قارة متقدمة من حيث التكنولوجيا وجودة الحياة. وقد ظهر ذلك في قمة منظمة شنغهاي للتعاون الأخيرة، التي أعلنت عن بديل عن الانقسام المفتعل غربياً، المستمر بين قارتنا والعالم؛ من خلال توحيد إمكانات دول منظمة شنغهاي للتعاون، من الممكن الخروج من الفخ. في الوقت الحالي، لا تزال روسيا والصين والهند تعمل في نظام عالمي يخضع بالفعل لانهيار محتوم. مهمتنا المشتركة في أوراسيا هي ألّا نسمح لأنفسنا بأن نُسرَق مرة أخرى، وأن نبني نظامنا الخاص للأمن والتجارة والتسويات، وألّا ندع أنفسنا مدفونين تحت أنقاض النظام الغربي المدمر.

إن «موت كاشييف» لهذا النظام، الذي يبدو نظاماً أبدياً للتبادل الاقتصادي الاستعماري «غير المتكافئ»، يكمن في رأس الإبرة المالية، وتلك هي هرم المشتقات، بوصفه أصولاً مالية، بل وحقيقية. «المترجم: كاشييف شخصية أسطورية سلافية منيعة ضد الموت، ولا يمكن أن تقتلها سوى إبرة مخبأة في صندوق تحت شجرة بلوط في جزيرة بعيدة... وهي تشبه بطريقة ما الأسطورة الإغريقية حول عقب آخيل». إنّ الهرم مقلوب– وكونه كذلك فهو رافعة ضخمة للسيطرة: باعتماد نسبة 10 إلى 1، «إلى الأصول الحقيقية»، تتم مضاعفة أصول البنوك والأسهم عشر مرات. هنالك نسبة 10 إلى 1 إضافية يتم بناء المشتقات المالية عليها؛ «حيث أصول البنوك والأسهم هي الواحد»، وتشمل الالتزامات خارج الميزانية العمومية في أسواق السلع ورأس المال. بمثل هذه الرافعة المالية العامة «من 1 إلى 100»، يمكنك رسم أي أسعار للأصول والموارد، وهو ما كان يفعله الغرب طوال نصف القرن الماضي، وعبرها يُعيد توزيع ثروة الأطراف باتجاه المركز.

أوراسيا هي المنتج والمورد الرئيسي للموارد والتقنيات ورأس المال الحقيقي «وليس المشتق»

هذه اللعبة انتهت. لقد سحبت روسيا بالفعل القاعدة من هرم سوق الغاز، 20 مليار دولار، [المترجم: أي 2000 مليار دولار أو 2 ترليون دولار كمشتقات مالية]، والآن يتعين على أوروبا إيجاد أموال لإعادة تمويل طلبات الهامش في نظام التداول الفوري في الغاز والكهرباء مقابل 1,5–2 تريليون يورو. من الضروري سحب القاعدة في إطار سوق الذهب، والذي يقيّم بحوالي 200 مليار دولار سنوياً [المترجم: 20 ترليون دولار مشتقات]، «منها 20 مليار دولار إنتاج روسي، و100 مليار دولار أخرى من الصين ودول بريكس الأخرى»، وإنشاء معيار الذهب في موسكو بالتعاون مع شنغهاي. تُعَد الصين والهند أكبر مستهلكين للذهب المادي في العالم «أكثر من 2000 طن سنوياً، أو ثلثي إنتاج العالم». يجب أن تنضم روسيا إلى النادي من خلال شراء احتياطيات تعدين جميع المعادن، ومعالجة خردة الذهب في البلاد «365 طناً» وأيضاً أن تطالب بدفع مقابل موارد الطاقة الخاصة بها من الذهب المادي من الدول غير الصديقة «ليس لديهم أي شيء يدفعونه»، والمجموع يصل إلى 1000 طن سنوياً.

يجب اتخاذ نفس الإجراءات في أسواق السلع الأخرى: الأسمدة «تسيطر روسيا على 275 مليون طن من الحبوب– ما يقرب من ثلث السوق العالمية، وفقاً لأندري ميلينشينكو، يوفر هذا الحجم الغذاء لـ 750 مليون نسمة من سكان الأرض»، واليورانيوم «أكثر من النصف»، والبلاديوم، والماس، والنفط والمنتجات البترولية. نحن بحاجة إلى نظام تسعير خاص بنا «أوروآسيوي» لجميع الموارد، منفصل عن النظام الغربي المنهار. ولكن ليس فقط للموارد، ولكن أيضاً للتكنولوجيا «وهذا بالفعل 1 تريليون دولار في قاعدة الهرم» ورأس المال «عشرات التريليونات». إن أسعار الفائدة وتقييمات الدولة ومخاطر الشركات هي الجزء الرئيسي من هرم المشتقات «بما في ذلك مقايضات أسعار الفائدة لأكثر من 200 تريليون دولار».

من الضروري تشكيل نظام دولي بديل «أوروآسيوي» للتقييمات الاقتصادية «التصنيفات، والتدقيق، ومعايير التنظيم المصرفي، وتقييم الأصول، وما إلى ذلك» وأسعار الصرف للموارد الأساسية، على المدى الطويل– للتقنيات ورأس المال. وهذا يتطلب إنشاء مساحة تبادل واحدة، وإبرام اتفاقيات طويلة الأجل بشأن مبادئ التسعير والتقييم، والتجارة المباشرة وعلاقات المقاصة بين البورصات. في الوقت نفسه، ستكون الأسعار في أوراسيا أقل بشكل موضوعي منها في البورصات الغربية، حيث أن أوراسيا هي المنتج والمورد الرئيسي للموارد والتقنيات ورأس المال الحقيقي «وليس المشتق». سيتطلب هذا 3–5 سنوات من العمل الشاق...

■ «المادة الكاملة على موقع قاسيون الإلكتروني kassioun.org»

الخصخصة الرسمية لقطاع الكهرباء

صدر القانون رقم 41 القاضي بتعديل بعض أحكام قانون الكهرباء لعام 2010، تحت عنوان: دعم كميات الكهرباء المتاحة، وتنويع مصادر الطاقة، وتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، وتشجيعاً للقطاع الخاص على تنفيذ مشاريع توليد الكهرباء وتحميله مسؤولية تجاه المجتمع، وذلك سعياً لتحقيق استراتيجية الطاقات المتجددة.

■ عادل ابراهيم

وباختصار، وبكل مباشرة، ودون الخوض ببعض التفاصيل، وخاصة موضوع تأمين المشتقات النفطية لمشاريع التوليد التقليدية، من أين وكيف وبأية أسعار؟ فإن التعديلات التي أدخلت على بعض أحكام قانون الكهرباء رقم «32» لعام 2010، هي استكمال الخصخصة الجزئية الرسمية لقطاع الكهرباء.

فقد سُمح للقطاع الخاص بموجب التعديلات الأخيرة، أن ينتج ويوزع ويبيع ويصدر الطاقة الكهربائية، وبغض النظر عن نوعية مشاريع الطاقة الكهربائية التي سيتم الترخيص لها، سواء كانت مشاريع توليد تقليدية، أو بالاعتماد على الطاقات المتجددة.

ولعل حديث وزير الكهرباء، عبر الفضائية السورية بتاريخ 2022/10/29، فيه الكثير من التوضيح بهذا الشأن، حيث قال: «إن دخول المستثمرين على خط إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة والتقليدية لا يعني خصخصة قطاع الكهرباء، بل هو مساهمة من القطاع الخاص، حيث تبقى الأسعار من مسؤولية وزارة الكهرباء، كما تبقى المشاريع الكبرى هي أيضاً تحت إشرافها وتنفيذها».

فبكل وضوح، يعلن الوزير، أن ما تبقى من مسؤوليات بعهدة الوزارة بشأن مشاريع توليد الطاقة الكهربائية هي مسؤولية محصورة بالتسعير فقط!

ولنا تجربة مريرة بما يخص مسؤولية التسعير، وفقاً لآليات العمل الحكومي، وخاصة ما يتعلق بتسعير المواد والسلع الأساسية، وتحديداً الغذائيات، وكيف يتم فرضها من قبل البعض من كبار المستوردين، وما على وزارة حماية المستهلك إلا الرضوخ لمشيئة أصحاب الأرباح بالنتيجة!

أما حديث الوزير عن المشاريع الكبرى التي سيبقى تنفيذها بيد الوزارة، أي بتمويل الدولة، فهو بلا شك تأكيد رسمي على أنه لا رهان على القطاع الخاص في مثل هذه المشاريع!

فلن يستثمر القطاع الخاص في المشاريع المكلفة، بل سيصب جل اهتمامه في بعض المشاريع الصغيرة سريعة وكبيرة الأرباح، هذا بحال تم ذلك؟!

أما الأكثر وضوحاً، فهو تكريس تقويض دور الدولة بهذا القطاع الحيوي والهام، والذي يعتبر من القطاعات السيادية!

فبعد التخلي عن دور الدولة في تأمين الطاقة الكهربائية بما يكفي الحاجات، أو بالحد الأدنى منها، وفقاً لما يمكن إنتاجه من محطات التوليد العاملة، مع الكثير من التبريرات والذرائع لتبرير التقصير في هذا المجال، أو رمي الكرة في ملعب وزارة النفط، بالتوازي مع سياسات تخفيض الدعم الجارية على هذا القطاع وغيره من القطاعات الهامة الأخرى، وإجراءات تخفيض الدعم المباشر التي طالت حقوق المواطنين ومن حسابهم، جرى الآن تخلٍّ إضافي عن جزء من هذا القطاع بالخصخصة، وستتبعه ربما بقية الأجزاء!

فإذا كان التعديل الحالي يقيد بيع الكهرباء المنتجة من المشاريع المزمعة للمشتركين على التوتر المتوسط، فإن ما هو قائم من مشاريع توليد صغيرة تحت مسمى «الأمبيرات»، وهي تعتبر تقليدية، والمخصصة للتوتر المنخفض الخاص بالمستهلكين من المواطنين، والتي انتشرت في الكثير من المدن والبلدات خلال السنوات السابقة، فلن يطول بها الأمر لشرعنتها قانوناً هي الأخرى على ما يبدو، برغم انتزاعها المشروعية الإدارية لها حتى الآن، تحت ضغط الحاجة والاضطرار كذريعة.

فهل من خصخصة أكثر وضوحاً من ذلك؟!

من الفقر إلى العنف المتوحش والصامت!

كشف تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر بتاريخ 2022/10/17 باسم «مؤشر الفقر متعدد الأبعاد»، ما هو أبعد من الدخل كمقياس للفقر، لفهم كيف يعاني الناس في جوانب مختلفة من حياتهم اليومية- من الوصول إلى التعليم والصحة- إلى مستويات المعيشة، مثل: الإسكان والوصول إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والكهرباء.

■ سمير علي

ومما ورد في التقرير: «تظهر البيانات أن 1,2 مليار شخص في 111 دولة نامية يعيشون في فقر حاد متعدد الأبعاد، أي ما يقرب عن ضعف عدد الذين يُنظر إليهم على أنهم فقراء، عندما يتم تعريف الفقر على أنهم يعيشون على أقل من 1,90 دولاراً في اليوم».

فما هو واقع الفقر في سورية، باعتبارها محسوبة ضمن الدول النامية، استناداً للمقاييس متعددة الأبعاد أعلاه، ووفقاً لتعريف حد الفقر المقيّم بالدولار؟!

فتعريف الفقر بحسب التقرير الأممي الأخير لم يتغير بحساباته الرقمية، فهو أن يعيش الفرد على أقل من 1,9 دولاراً في اليوم.

وذلك الحد يعني 57 دولاراً شهرياً للفرد، ولأسرة مكونة من 5 أفراد، فإن حدّ الفقر الشهري لها هو 285 دولاراً.

إن هذا الرقم يعادل 855 ألف ليرة سورية، وفقاً لسعر الدولار المعتمد في موازنة الدولة للعام 2023 والبالغ 3000 ليرة لكل دولار تقريباً، بالمقابل، فإن الحدّ الأدنى الرسمي للأجور هو 92 ألف ليرة فقط لا غير!

وبحسابات الدولار في الموازنة فإن هذا المبلغ «92» ألف ليرة يعادل 30 دولار تقريباً، ووفقاً لحد الفقر الأممي، فإن هذا المبلغ يؤمن معيشة فرد واحد ضمن حد الفقر لمدة 15 يوم، أو لأسرة مكونة من 5 أفراد لمدة 3 أيام فقط.

ووفقاً لحسابات الحد الأدنى للفقر، فإن السوريين المفقرين تجاوزوا جحيم الفقر المدقع بأشواط، وإذا ما تمت إضافة الأبعاد الإضافية، التي يقاس عليها الفقر وفقاً للمعايير الأممية أعلاه، بما يخص التعليم والصحة والإسكان والوصول إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والكهرباء وغيرها، يتبين أن الغالبية المفقرة من السوريين قد وصلت إلى أدنى درجات الفقر، ليس على مستوى الغذاء فقط بل وعلى مستوى الخدمات وضرورات الحياة الأخرى!

إن الفجوة الكبيرة بين الغالبية المفقرة والقلة الناهبة والثرية تتسع، وهذا الاتساع يزداد بشكل لحظي، وليس بشكل يومي أو شهري، فالملايين المُفقرة من السوريين لدرجة الجوع والعوز يقابلها قلة محدودة من الفاسدين والناهبين الكبار، في تعد مجحف ليس على الحقوق الطبيعية منّ مأكل وملبس ومسكن لهؤلاء، بل على حق الحياة نفسه، فلا حماية اجتماعية، ولا دعم اقتصادي حقيقي يمكن الاتكاء عليه، بل يتم قضم ما هو موجود تباعاً منها، مع تمييز فاقع ووقح تكرسه السياسات الطبقية المحابية للقلة الناهبة والفاسدة على طول الخط.

وبالمنطق الأخلاقي، الذي تدار به ومن خلاله المؤتمرات الدولية بما يخص حقوق الإنسان عادة، ربما من السهولة الحديث أن ما يعانيه السوريين يمثل العار بكل ما تحمله الكلمة من معنى!

فهل بعد ذلك من شرور يمكن للسياسات المطبقة أن تمارسها بحق الغالبية المفقرة، وهل من قعر لقاع موبقات هذه السياسات؟!

فالحرمان متعدد الأشكال، بالتوازي مع استلاب الحقوق، مع المساعي المحمومة لتأبيد الواقع بسياساته المجحفة والظالمة، هو ما يمكن تسميته بالعنف الصامت الذي يمارس على هذه الغالبية، والذي تجاوز مرحلة التوحش بكل تأكيد!

ثلاثة أدلّة على ركود العِلم و«الإبداع» في أمريكا

تقول الدكتورة روبيرتا نيس في كتابها الذي تناول «أزمة الإبداع» في الولايات المتحدة «2015» والتي يمكن اعتبارها مشكلات عامة في المراكز الرأسمالية الغربية أو في أيّ مكان بالعالم تابع للنهج نفسه: «هناك ثلاثة خطوط من الأدلة التي تشير إلى أنّ العلم قد أصبح أكثر توجهاً للمكاسب قصيرة المدى، وأقل توجّهاً لاختراقات علمية تأخذ وقتها في النضج». ورغم أنّ الدكتورة نيس ليست «اشتراكية» في توجّهها ولا تظهر انتقادات جذرية للمنظومة الرأسمالية، لكن هذا لا يقلل من أهمية الانتقادات والملاحظات التي قدّمتها، على مبدأ «وشهد شاهدٌ من أهلها».

■ د. روبيرتا نيس
تعريب: د. اسامة دليقان

أولاً – تراجع الاستثمار الخاص في البحث الأساسي

تقول الكاتبة: «تركّزَ اهتمام الصناعة بقوّة على تطوير منتجات والعمليات المنفصلة الجاهزة للسوق. فتجاوز إنفاق القطاع الخاص في الولايات المتحدة التمويل الفيدرالي للعلوم والتكنولوجيا في عام 1980 وبات يمثل الآن حوالي 70% من إجمالي تمويل البحث والتطوير. في عام 1964، قرب بداية سباق الفضاء، كانت الحكومة الفيدرالية تساهم بما يصل إلى ثلثي تمويل البحث والتطوير «وإنْ كان الكثير من هذا للدفاع». منذ ذلك الحين انخفضت حصة الإنفاق العام [الحكومي] من الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا بشكل مطّرد، بنسبة 25% إلى 30% منذ عام 2000».

ثانياً – تسخير العِلم للأرباح لا للمجتمع

«الدليل الثاني على أنّ العلم أصبح يتعلق بالأرباح أكثر مما يتعلق بحل المشكلات المجتمعية، يكمن في المكان الذي نرى فيه أكبر تقدّم. ففي العقود القليلة الماضية، تجاوزت وتيرة التقدم في تقديم ما يريده الناس وتيرة توفير ما يحتاجه الناس، فالجمهور يتوق للحداثة في الهندسة «الهواتف المحمولة، الحوسبة والاتصال، أجهزة التلفزيون، خدمات التكنولوجيا الفائقة، إلخ»، وهذا هو المكان الذي تمرر فيه الصناعة البحث والتطوير. فمن دون هذه الأجهزة التي تمت ترقيتها، غالباً ما يعاني الناس من التعاسة ولكن نادراً ما يتعرضون للأذى الفعلي».

لا بد هنا من تعقيب على هذه الفكرة لدى الكاتبة، هو أنّ «ما يريده الناس» بهذه المعنى هو أولاً انعكاس لثقافة الاستهلاك المفرطة الغربية وبخاصة الأمريكية التي تمّ في الحقيقة «تربية الناس» عليها طويلاً من جانب رأس المال نفسه وإشاعة ثقافة وإيديولوجيا الطبقة البرجوازية السائدة، فهو نوع من فرض ما «يريده رأس المال» ليهيمن على الناس ويتحوّل إلى «ما يريده الناس».

وتتابع الكاتبة: «إنّ المشاريع التي تركز على زيادة فهمنا للأشياء التي تسبب ضرراً فعلياً – ومنها الولادة المبكرة ومرض الزهايمر والسرطان على سبيل المثال لا الحصر – تتلقى تمويلاً خاصاً قليلاً نسبياً وكانت بطيئة التطور... أثّرت الولادة المبكرة على حوالي 15 مليون طفل على مستوى العالم في عام 2010، وتوفي 1،1 مليون طفل بسبب مضاعفات الخداج... ثروة أيّ بلد ليست درعاً ضد الولادة المبكرة، في الولايات المتحدة، حيث ساء الوضع في العقد الماضي، هناك 12% من الأطفال الخدج، وهي ثالث أعلى نسبة «بعد قبرص والبحرين» بين جميع الدول التي تحتفظ بإحصائيات موثوقة... نُشر في مجلة لانسيت عام 2013 أنّ أحد أكبر العقبات هو الافتقار إلى المعرفة الأساسية. ففي نصف حالات الخداج بالكامل، ما زال السبب غير معروف، ودون رؤى ثاقبة للسبب يبقى الأمل محدوداً في الوقاية والعلاج الفعّالين. بالنظر إلى أنّ الخداج يقتل ويخلق تحديات تنموية ستستمر مدى الحياة، فمن اللافت للنظر أنّ العلم لم يحقق سوى القليل من البصيرة الأساسية في هذا المجال. لكن حاجتنا الملحّة للفهم لا تقتصر على الولادة المبكرة فقط، إنها من أعراض الفجوات المعرفية لمعظم الحالات الرئيسية التي تؤدي إلى الوفاة والعجز».

وفي مثال آخر: «مزعج بالقدر نفسه التغاضي عن الإجابات لأنها لا تولّد ربحاً. اقترحت دراسة حكومية نُشرت في المجلة الإلكترونية PLoS One في عام 2012 حلاً لمعضلة ابتليت بها الزراعة الأمريكية لعقود: كيفية تقليل استخدام المواد الكيميائية. وتمت مقارنة تناوب المحاصيل على دورة مدتها أربع سنوات «الذرة وفول الصويا والشوفان والبرسيم» في تجربة كبيرة وجهاً لوجه مع ممارسة الزراعة القياسية لزراعة الذرة في عام واحد وفول الصويا في العام التالي. أدى التناوب التجريبي لمدة أربع سنوات إلى تقليل الحاجة للأسمدة ومبيدات الأعشاب بنسبة 88% ودون تقليل أرباح المزارع وبمساهمة متواضعة فقط من الجهد الإضافي والصبر، يمكن للمزارعين الأمريكيين التوقف عن تسميم الأرض. لكن رفضت مجلتان طبيتان رئيسيتان الورقة، ولم تبذل راعية الدراسة، وزارة الزراعة الأمريكية، سوى القليل لتأمين منابر لنشر هذه النتائج»!

على مدى عدة عقود ماضية تزايد توجيه العلم في المركز الإمبريالي نحو الأرباح السريعة مع تناقص الاختراقات في الأبحاث الأساسية

مثال ثالث: «يأتي المثال الأوضح عن تفضيل الأرباح على التقدم، من أكبر تجربة سريرية في العالم لعلاج ارتفاع ضغط الدم، والتي نشرت في عام 2002 في مجلة نيو إنغلاند الطبية... وبتمويل 130 مليون دولار من المعاهد الوطنية للصحة الأمريكية «NIH»، وجدت أنّ استخدام مدرات البول التي تكلف بضعة سنتات في اليوم أعطت الفعالية نفسها التي تعطيها الأدوية الأخرى الخافضة للضغط التي تكلف ما يصل إلى 20 ضعفاً. ورغم تغيّر الإرشادات السريرية على الفور تقريباً [بعد نشر نتائج التجربة]، إلا أنّ وصفات مدرّات البول لم ترتفع سوى بنسبة 5%... احتشد الآلاف من ممثلي شركات الأدوية على مكاتب الأطباء، بحجة أنّ التجربة كانت معيبة وأنّ الأدوية الخافضة للضغط الأكثر تكلفة التي تم اختبارها في التجربة ظلّت متفوقة. ردّت المعاهد الوطنية للصحة بأن تلك التجربة كانت أكثر التجارب السريرية الكبيرة على الإطلاق التي أجريت بعناية، وأنها أثبتت فعالية وسلامة مدرات البول، وأنه يجب أن يفضّل وصف هذه الأدوية على الأدوية الأكثر تكلفة. ومع ذلك باء هذا الهجوم التعليمي المضادّ بالفشل. ولم تستطع المعاهد الوطنية للصحة التنافس مع قوة مبيعات صناعية كانت قد طوّرت بالفعل علاقة مع الأطباء».

ثالثاً – تحوّل أشدّ رجعية للشركات

تلاحظ الكاتبة أنه حتى الشركات التي كانت ذات يوم تقدّر الثورة العلمية، إمّا غيّرت أولوياتها أو لم تعد تعمل. وتذكر كمثال مختبرات بيل، والشركة الأم AT&T التي كانت أقل طلباً للمكاسب السريعة ومعروفة «بتقديم منتجات وخدمات جديدة بعد عملية اكتشاف وتطوير بطيئة ومكلفة. وكانت الشركة العملاقة قادرة على تمويل الاكتشافات الأساسية في الفيزياء والرياضيات وعلوم المواد والهندسة لأن نظام بيل أصبح ضخماً – أحد أكبر أرباب العمل في الولايات المتحدة مع عائدات تفوق تلك الموجودة في العديد من البلدان».

وأنها كانت تستثمر عائداتها «في البحث الأساسي الذي بنى مستقبل الاتصالات». وتؤرخ الكاتبة تراجع هذه الشركة عن توجهاتها السابقة منذ العام 1974 وصولاً إلى العام 2008 «عندما أعلنت شركة –Alcatel Lucent، التي استحوذت عليها شركة Bell Labs في ذلك الوقت، عن انسحابها تماماً من العلوم الأساسية للتركيز بدلاً من ذلك على مساعي الربح السريع مثل الإلكترونيات وتطوير البرامج».

■ روبرتا نيس Roberta B. Ness:
دكتورة وخبيرة دولية في الطب والصحة العامة. عميدة كلية الصحة العامة بجامعة تكساس، وأستاذة مساعدة في قسم علم الأوبئة في مركز أندرسون للسرطان بجامعة تكساس وجامعة بيتسبرغ، وأستاذة مساعدة في أقسام الطب والتوليد وأمراض النساء في كلية الطب بجامعة تكساس في هيوستن. قدمت إسهامات في مجال الصحة العامة وطب النساء والسرطان وتنظيم وتشجيع الابتكار في هذه المجالات. ولها أكثر من 290 منشوراً محكّماً وأكثر من 20 منحة ممولة فيدرالياً، وهي مستشارة للمعاهد الوطنية للصحة، ووزارة الدفاع «البنتاغون». المقتبسات في هذا المقال من كتابها الصادر عام 2015 بعنوان «أزمة الإبداع، إعادة ابتكار العلم لإطلاق الإمكانيات»، ص33–37.

«إسرائيل»... أزمة حكم وحرب أهلية وتهديد وجودي

سيعقد الكيان الصهيوني في الأول من شهر تشرين الثاني انتخابات الكنيست الخامسة له خلال 3 أعوام ونصف فقط، وذلك بعد فشل وانهيار متتالٍ لنتائج الانتخابات والحكومات السابقة، حيث يمر الكيان بأزمة حكم عميقة، نتيجةً لانقسامات سياسية حادة بين مكوناته وأحزابه، وسط تنبؤات داخلية بحصول اضطرابات قد تنجم عنها حرب أهلية وتهديدات وجودية.

■ يزن بوظو

يتجلى الانقسام منذ حين ما بين معسكري بنيامين نتنياهو ويائير لابيد، وتفيد آخر الاستطلاعات، ومنها التي تجريها صحيفة «معاريف» إلى أن كلا المعسكرين لا يزالان غير قادرين على حصد غالبية مقاعد الكنيست الـ 61 التي تتيح إمكانية تشكيل الحكومة للفائز بها، مما يعني أن انتخابات الأول من تشرين الثاني لن تكون مختلفة عن سابقاتها، وحتى إن تمكن أحد الأطراف من الفوز بالمقاعد المذكورة كحد أدنى، فإن ذلك ليس سوى خطوة أولى من العديد غيرها التي لا تقل خطورة، كتشكيل الحكومة بحد ذاتها والتي بدأت بالفعل الصراعات حولها.

فنتنياهو مثلاً، أعرب سابقاً عن رغبته بتعيين عضو الكنيست اليميني إيتامار بن غفير وزيراً في حكومته مستقبلاً، ما أنتج ردود فعل كبيرة على ذلك باعتباره متطرفاً شهيراً في الداخل «الإسرائيلي».

ومن ردود الفعل المذكورة، تحذير رئيس الأركان السابق دان حالوتس قائلاً: «في اللحظة التي يحاول فيها بن غفير تنفيذ أي من أفكاره الرهيبة، ستندلع حرب أهلية.» واعتبر بالوقت نفسه أن «وزير الدفاع بيني غانتس عليه أن يمتثل لطلب رئيس الليكود بنيامين نتنياهو بحال فاز الأخير في الانتخابات وكلف بتشكيل حكومة، عبر الانضمام إليه لإنقاذ الدولة من بن غفير».

من فم رئيس استخبارات سابق

من هذه التطورات خروج الرئيس السابق لجهاز الأمن العام «الشاباك» يوفال ديسكن محذراً من أن «إسرائيل» تواجه حالياً تهديداً وجودياً هو الثالث حسب رأيه بعد 1948 و1973، حيث نشر مقالاً بعنوان «على شفا حرب أهلية» جاء فيه أن «[إسرائيل] على وشك الانزلاق إلى سلسلة من الصراعات الداخلية العنيفة، والتي قد تؤدي إلى تفكك داخلي، وربما حتى إلى حرب أهلية، والقيادة في معظمها عمياء ومنغمسة في ذاتها لأكثر من عقد من الزمان، والجمهور منقسم وغير مبال، في حين أن التهديد الوجودي يزداد سوءاً» وأشار وفق وجهة نظرته إلى أن غياب أي قاسم مشترك بين مكونات المجتمع «الإسرائيلي» فإن هذا المجتمع سيتفكك إلى قبائل وفصائل، معتبراً أن الفراغ الحكومي خلال الفترة السابقة أدى إلى «تدخل المنظمات الإجرامية التي تفرض إرهاب الخاوات على أجزاء كبيرة من البلاد، وتسرع من سباق التسلح غير المشروع، والمنطقة تعج بالوسائل القتالية غير المشروعة على نطاق يشكل تهديدا للأمن القومي» وكان من اللافت إشارته إلى أن «من المتوقع أن نشهد مغادرة للبلاد بشكل متزايد»، خاتماً مقاله «يركز معظم هذا الجيل أكثر على نفسه، ويعيش يومه، ولا يهتم بغير ذلك، ويشعر بالتهديد الوجودي على البلاد أقل، ورغبته في التجنيد أو خدمة البلاد وبالتأكيد في الخدمة القتالية في اتجاه تراجعي كبير، في مواجهة التحديات الهائلة التي ذكرتها، تصبح هذه مشكلة خطيرة، بين جميع المشاكل التي ذكرتها هناك علاقات متبادلة وثيقة، يمكن للجمع بينها أن يتدحرج بسرعة إلى صراعات عنيفة بين «الإسرائيليين» والفلسطينيين، بين اليهود والمواطنين العرب، وحتى بين اليهود واليهود، يمكن لأي صراع من هذا القبيل أن يشعل الصراعات الأخرى بسهولة أيضا، وقد يؤدي ذلك إلى تسارع التفكك الاجتماعي والقومي وحتى الحرب الأهلية».

لا يمكن تحليل أزمة الكيان الصهيوني بالاستناد إلى عواملها الداخلية فقط حيث سيخلص المرء إلى استنتاجات مغلوطة

كما توجد توقعات داخل الأوساط السياسية في الكيان الصهيوني إلى احتمالية حدوث أمر مشابه لما جرى في الكابيتول بالولايات المتحدة 2021 خلال الانتخابات المقبلة وما قد يتلوها.

الارتباط بالأزمة دولياً وبعموم الحركة الصهيونية

إن كل ما سبق ذكره يتعلق بداخل الكيان الصهيوني وانقساماته وتراجعه، دون التطرق بعد للصعود المستمر للمقاومة الشعبية الفلسطينية، وما تفرضه من ضغوط وتهديدات أمنية مهولة لها تأثيرات سياسية، ودون التطرق أيضاً إلى تراجع السلطة الفلسطينية سياسياً، مما أفقدها جزءاً كبيراً من دورها الأمني، وبالتالي وضع ثقلاً مضافاً على الكيان الصهيوني المتصدّع.

بطبيعة الحال، لا يمكن تحليل أزمة الكيان الصهيوني بالاستناد إلى عواملها الداخلية فقط، حيث سيخلص المرء إلى استنتاجات مغلوطة، من مثل صراعات داخلية بين يمين ويسار، حربي ومسالم، متطرف ومعتدل، يغذيها الإعلام الغربي والصهيوني، بينما واقع الحال، أن عموم مكونات الكيان الصهيوني هي مكونات حربية بأساسها وأصولها، وجذر الانقسام الجاري لا يتعلق بالليكود أو أزرق أبيض أو غيره، وإنما بكيفية التعامل مع هذه التهديدات الوجودية للكيان، ربطاً مع التهديد الوجودي للهيمنة الغربية والأمريكية عالمياً، والعلاقة ما بين الكيان الصهيوني ورعاته الغربيين.. فالانقسام في الكيان معادل للانقسام في الولايات المتحدة، وأزمة الحكم به معادلة لأزمة حكم الأنغلوساكسون، والتهديدات بالحرب الأهلية معادلة كذلك لتخوفات مماثلة داخل الأنغلوساكسون، وإن جمعنا ما بين الكيان الصهيوني والانغلوساكسون وأزمة أوروبا عموماً، والمعركة الروسية مع الوكالة اليهودية كمثال واحد، يتبين أن الحركة الصهيونية عالمياً تواجه أزمة وتهديداً وجودياً.

كما أن هذه التطورات تفيد وتؤكد للمرة الألف، أن «صفقة القرن» ثم «اتفاقات أبراهام» والاعتراف بالجولان وبالقدس أراض وعاصمة للكيان، ونقل السفارات إليها، وغيرها، كان ولا يزال وزنها إعلامياً محض، وتأثيرها السياسيّ صفراً بكل ما تعنيه الكلمة، والواقع خير دليل.

تدخل روسي بالانتخابات!

تنشر إعلامياً في الداخل «الإسرائيلي» وبتحريك من الاستخبارات، تخوفات وتوقعات من استهدافات وهجمات سيبرانية روسية بانتخابات الكنيست المقبلة، تتلقفها الأحزاب السياسية وتفاقمها تمهيداً للنتائج التي قد تصدر.

يشير هذا الأمر من جهة إلى درجة سوء العلاقة بين روسيا والكيان، ومن جهة أخرى، والأهم، كتمهيد وذريعة لاستخدام القوة داخلياً، وحشد دعم غربي بذلك، كأرضية سياسية لحلّ عسكري لأزمة الحكم، إن سنحت الفرصة بذلك.

على أية حال، فإن أيّ من هذه التطورات، بفوز أو عدم فوز أيّ طرف بالانتخابات، واستمرار أزمة الحكم أو محاولة حلها بالقوة، جميعها تؤدي إلى تفاقم بالمشكلة والانقسام، وتصب في مصاف الحرب الداخلية.

البيت الأبيض: العالم غير قادر على الاستمرار دون قيادتنا!

أعلنت الإدارة الأمريكية منذ أيام عن استراتيجيتها الجديدة للأمن القومي، والتي تعد الأساس لعدد من الوثائق الأخرى كـ «استراتيجية الدفاع القومي» وغيرها من وثائق ترسم بمجملها الاتجاه العام لمجمل سياسات الولايات المتحدة، وإن كان بعضها يحتاج لمتخصصين وعسكريين لتحليلها بدقة، يبقى مضمونها السياسي والأهم واضحاً لا يحتاج كثيراً من البحث.

■ علاء أبوفرّاج

يعتبر هذا النمط من الوثائق مادة دسمة للدراسة، فالوثيقة الأساسية التي قدمتها إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بعنوان «استراتيجية الأمن القومي– تشرين الأول 2022» مؤلفة من 48 صفحة، ستتبعها تقارير أخرى أبرزها «استراتيجية الدفاع القومي» التي صدرت بالفعل، وتتألف من 80 صفحة، ملحقة معها مراجعة الوضع النووي، ومراجعة للدفاع الصاروخي الأمريكي.

ما يثير الانتباه حقاً، هو أن الإدارة الحالية عازمة على تعقيد الوضع الدولي أكثر، ولا تُظهر أية نيّة للتراجع حتى اللحظة. فرغم أن وثائق كهذه يمكن ألّا تتحول إلى واقع ملموس، وقد تبقى جعجعة فارغة، إلّا أنها قادرة على أن تتحول إلى أوامر تنفيذية في ميادين وقطاعات واسعة، ما يخلق مشاكل حقيقية على مستوى العالم لا ينبغي تجاهلها.

«الولايات المتحدة القائد الأوحد»

تقدّم الولايات المتحدة نفسها كمنقذ للعالم الذي يعيش حالة من الاضطراب، فالعالم كما تراه يشهد «منافسة استراتيجية لتشكيل مستقبل النظام الدولي» ولذلك ترى الإدارة الأمريكية أنها الأقدر على مجابهة هذه «المخاطر». والمثير للانتباه، أن صياغة التقرير لم تحاول حتى تجنّب التعالي والغطرسة الأمريكية المعهودة، فإلى جانب التأكيد إلى «حاجة عالمية لتؤدي الولايات المتحدة دور القائد» هناك تأكيد أن أمريكا هي البلد الوحيد القادر على ذلك! إذ يقول التقرير بوضوح: إنه: «لا توجد دولة في وضع أفضل للقيادة بقوة وعزم من الولايات المتحدة الأمريكية» ولتحقيق ذلك ينبغي على الولايات المتحدة حسب الوثيقة، أن تتفوق على منافسيها الجيوسياسيين، وأن «لا تترك المستقبل عرضة لأهواء أولئك الذين لا يشاركونها رؤيتها لعالم حر ومنفتح ومزدهر وآمن».

لم تستطع الولايات المتحدة حتى اللحظة إدراك أنها ليست الأقدر عالمياً، بل إن الأمثلة التي توردها تكاد تكون بمثابة إدانات واضحة لها قبل غيرها، فالنتائج الكارثية في التعامل مع فيروس كورونا «والتي يوردها التقرير» أظهرت أنها لم تكن بموقع تحسد عليه مطلقاً، بل قدمت أحد أسوأ الأمثلة عالمياً، وكذلك الأمر عند الحديث عن الأزمة الاقتصادية العالمية، فالاقتصاد الأمريكي يهتز كغيره من اقتصادات الدول الغربية، وإنْ كانت واشنطن نجحت حتى اللحظة بتجنب السيناريوهات الأكثر كارثية، فهذا لا يعني أنها قادرة على الخروج الآمن من كل ما يجري. والأكثر من ذلك، أن العالم أدرك اليوم أن مصالح الولايات المتحدة هي التي تؤخذ بعين الاعتبار حتى لو تعارض ذلك مع كل مصالح الكرة الأرضية، فلا مشكلة من احتكار اللقاحات المحدودة، ولا مانع من تجريم وعرقلة عمل الشركات الروسية والصينية التي كانت سباقة في تطوير هذه اللقاحات، حتى لو عرض هذا السلوك حياة ملايين البشر للخطر. واليوم تتمسك واشنطن بأنها هي من تضع «قواعد» هذا العالم مع تجاهلها لذكر القانون الدولي كمرجعية دولية مشتركة!

اليوم تتمسك واشنطن بأنها هي من تضع «قواعد» هذا العالم مع تجاهلها لذكر القانون الدولي كمرجعية دولية مشتركة!

روسيا والصين

ما يثير الانتباه في هذه الوثائق، هو الحجم الذي خصص فيها للحديث عن روسيا والصين، فعلى الرغم من المحاولة المضحكة للفصل بينهما «وهو ما سنتوقف عنده لاحقاً» لكن واشنطن تضع تركيزها وإمكانياتها لكبح القوتين الصاعدتين. فأشارت الوثيقة إلى أن الصين لديها النّية والقدرة المتزايدة على «إعادة تشكيل النظام الدولي» وهو ما يفرض على واشنطن بالنسبة لمنظريها التصدي له، ووضع كل الإمكانات لوقفها، أما بالنسبة لروسيا «الإمبريالية حسب الوثيقة» فترى واشنطن أنها تسهم في «زعزعة السلام في أوروبا وتؤثر على الاستقرار في كل مكان». من جهة أخرى، تقدم أمريكا نفسها كصديقة للشعبين الروسي والصيني، وتحاول تثبيت دعايتها المكشوفة بأنها تعادي الحزب الشيوعي الصيني لا الصينيين، والرئيس الروسي فلادمير بوتين لا الشعب الروسي، متجاهلة بأن الحزب الشيوعي الصيني والرئيس بوتين هما ممثلان عن شريحة كبرى في بلديهما، ولا يجوز فصلهما عن هذا التيار الشعبي الواسع.

تحاول واشنطن في الوثيقة التعامل مع روسيا والصين كملفين منفصلين، في محاولة للإيحاء بأن لكل من بكين وموسكو أهدافاً دولية مختلفة. إذ تتجاهل أمريكا الإعلان الصريح من قبل البلدين عن السعي المشترك لبناء عالم متعدد الأقطاب، لا تسيطر فيه الولايات المتحدة على مصير العالم، ولا تستخدم سلطتها المالية المدعومة بالسلاح لنهب ثروات العالم. وتتجاهل أن روسيا والصين لا تتحركان بشكل منفصل، فالعالم الذي تصوره الوثيقة مختلف جذرياً عن العالم الذي نعيش فيه، فـ «تضاؤل القوة الناعمة الروسية والنفوذ الدبلوماسي» يجري في عقل الإدارة الأمريكية، ولا وجود له في الواقع الموضوعي! إذ أن الصين أعلنت منذ أيام، أنها شريك اقتصادي أساسي لأكثر من 140 دولة، ما يعني أن علاقتها مع العالم لا تتسم بالعزلة، بل إن عشرات الدول الكبرى لا ترى في الصين تهديداً كالذي تراه واشنطن، وأما بالنسبة لروسيا فقد نجحت منذ بدء الحرب في أوكرانيا ليس بالحفاظ على حلفائها فقط، بل وتوسيع هذه القائمة، واستطاعت ضمان حياد قوى دولية مؤثرة.

الدور العالمي المتراجع!

الوثائق التي يجري نقاشها لا تأخذ بعين الاعتبار وزن الولايات المتحدة المتراجع، فإذا تجاهلنا كمّ المعايير المزدوجة، والتناقضات الصارخة التي يمكن رصدها بين الفقرات المتجاورة، ينبغي علينا أن نسأل مجدداً: هل يمكن تجاهل قوى كبرى كالصين وروسيا والهند وتركيا ودول الخليج وإيران والقارة الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية؟ هل يمكن اليوم أن يُقاد العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لأن «صقور واشنطن» يرغبون بذلك؟! لا شك أن الإجابة عن هذا السؤال واضحة. لكن السؤال الذي ينبغي أن يطرح هو: ما الذي يدفع الإدارة الأمريكية في هذه اللحظات الحساسة لطرح رؤية استراتيجية «لعقد قادم» مع تاريخ صلاحية محدود؟ العالم يتغير بسرعة كبيرة، ونشر وثيقة كهذه يُعقد الأمور على المسرح العالمي أكثر، ويشكّل عاملاً مربكاً لتيار آخر في واشنطن يرى أنه ينبغي على أمريكا التوقف عن لعب دور «القائد» وخصوصاً أن أقدامهم الضعيفة لم تعد قادرة على رفع هذا الحمل الثقيل!

شباب فلسطين يعرفون طريق الخلاص

يبدو المشهد الفلسطيني نابضاً بالحياة، فالمسألة باتت محسومة، نحن أمام تصاعد غير مسبوق يمكن أن يتجه إلى انفجار شامل لا يبقي ولا يذر، فتطورات الأحداث قادرة على فرض حسابات جديدة على الجميع، لا يمكن معها الحديث عن أية تسوية أو تهاون.

■ محرر الشؤون العربية والدولية

نفّذ المعلم محمد كامل الجعبري عملية فدائية في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، فالمدينة التي كانت هادئة نسبياً في الأيام الماضية استيقظت على عملية الجعبري، التي استهدف فيها مجموعة من المستوطنين وقتل أحدهم وأصاب 5 آخرين.

هدف مضبوط واحتفالات لاحقة!

لم يستهدف الجعبري هدفاً عشوائياً، بل على العكس تماماً، إذ حاول في عمليته هذه استهداف مستوطن متطرف، وهو «عوفر أوحانا» الذي تضج مواقع الأخبار بأفعاله المشينة، فعوفر هذا كان يدوس على جثث الشهداء الفلسطينيين بعد قتلهم من جنود الاحتلال، وبالإضافة إلى عمله في أمن مستوطنة «كريات أربع» يعمل في بقالية استولى عليها من أحد الفلسطينيين، بالإضافة عدد من المهن الأخرى التي ظهر فيها كممرض، وسائق سيارة إسعاف، ومصور لصالح وكالة رويترز الأمريكية، ويُحفظ في تاريخ «المسعف الصهيوني» الكثير من الحوادث التي أعاق فيها وصول السيارات لإسعاف مصابين فلسطينيين قبل استشهادهم، أمثال الشهيدة هديل الهشلمون، والشهيد سعد الأطرش، والشهيد عبد الفتاح الشريف.

الأنباء المتناقلة عن إصابة عوفر كانت سبباً كافياً للاحتفالات التي عمت الأجواء في الضفة الغربية، ورصدت العديد من المقاطع المصورة، الروح المعنوية العالية للفلسطينيين بعد العملية.

الخليل وما بعدها

يُجمع عدد كبير من المقاومين الفلسطينيين، أن دخول الخليل على خط المواجهة يعني تطوراً نوعياً جديداً في عمل المقاومة في الضفة الغربية، إذا تحمل الذاكرة الفلسطينية الكثير من بطولات الخليل. لكن هذا التصور يبقى محدوداً إذا ما جرى النظر إلى الصورة الكاملة في الضفة تحديداً. فالمؤشرات كلها تقول: إننا أمام حالة نهوض شعبي شامل لا يمكن تأطيرها ضمن الأطر السياسية التقليدية للفصائل الفلسطينية، فعلى الرغم من وجود علاقات قائمة بين الشباب الفلسطيني المقاوم وبين الفصائل، إلّا أننا أمام حالة مختلفة لا يمكن فهمها إلا بوصفها التعبير الشعبي الصادق والناضج الذي يدرك السبيل الوحيد للخروج من حالة الركود، التي فرضها الانقسام الفلسطيني من جهة، واتفاق أوسلو من جهة أخرى، ومجمل رواسب فترة التراجع.

الأزمة الصهيونية المتفاقمة على المستوى الدولي والمستوى الداخلي لن تنتج إلّا مزيداً من التراجع، هذه الحقيقة السياسية يدركها شباب فلسطين الذين ظن البعض أنهم خارج المعادلة. والذين رغم صغر سنهم إلّا أنهم خزّنوا في ذاكرتهم الجمعية آلاف البطولات والخبرات السابقة، التي باتت تسبب كابوساً حقيقياً لجيش الاحتلال المدرب والمدجج بأحدث الأسلحة، والذي يواجه اليوم لا أفراداً متفرقين كما نراهم، بل وحدة فلسطينية شاملة، تتحرك بتناغمٍ كبير، كما لو أنها غرفة عمليات واحدة.

المغرب تشارك بأعمال القمة العربية في الجزائر رغم المعترضين

بدأت يوم السبت أعمال اجتماع وزراء الخارجية العرب في العاصمة الجزائر تمهيداً لقمة جامعة الدول العربية يومي 1 و2 تشرين الثاني في الجزائر، وكان من بين المدعوين المغرب الذي لم يترك الإعلام الغربي والعربي التابع فرصةً للصيد بالماء العكر، واللعب على وتر الخلافات بين البلدين.

■ ملاذ سعد

تعتبر زيارة وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة إلى الجزائر أول زيارة رسمية لمسؤول مغربي منذ انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 2021 بعد الانعطاف الذي اتخذه المغرب بالتطبيع مع الكيان الصهيوني بالدرجة الأولى، وتصاعد الخلافات حول ملف الصحراء الغربية.

تخريب إعلامي

اللافت، أنه ورغم دعوة الجزائر للمغرب لحضور الاجتماع والقمة، وتلبية الأخيرة لذلك دون أية مشكلة، عمد طرف ثالث على عرقلة الأمر، ومحاولة صنع خلاف بين البلدين، بدأ أولاً: نشر إشاعة تفيد بوجود وفد ممثل عن الصحراء الغربية، وذلك قبيل وصول الوفد المغربي، وهو ملف خلاف رئيسي، ليخرج السفير الجزائري في الأمم المتحدة نذير العرباوي نافياً هذا الأمر، ومؤكداً بأنه غريب، ومن يروّج له يحاول التشويش على أعمال الاجتماع، فالصحراء الغربية ليست عضواً في الجامعة العربية أساساً.

وثانياً: بعد وصول الوفد المغربي إلى الجزائر، ادّعت بعض وسائل إعلام حصول خروقات بروتوكولية من الجانب الجزائري باستقبال نظيره المغربي، لتؤكد الجزائر أن هذه الأخبار غير صحيحة مطلقاً وأن مراسم الاستقبال التي حظي بها الوزير المغربي هي نفسها لباقي الوفود العربية، علماً أن الوزير المغربي بدوره قام بشكر الجزائر على حسن الاستقبال والضيافة، خلال كلمته في الاجتماع الوزاري.

وثالثاً: ادّعت وسائل إعلام كذلك أن الوفد المغربي قد قاطع وغادر قاعة الاجتماع الوزاري، ليخرج بوريطة بتصريحات تنفي هذه الادعاءات، مؤكداً أنه ووفده بقوا ضمن القاعة، وتابعوا أعمالهم، مشيراً إلى أنه جرى خلاف يتعلق بنشر وعرض خريطة خاطئة للمغرب، لتعتذر قناة الجزائر الدولية AL24 News عن نشر خريطة غير المعتمدة من قبل الجامعة العربية، مؤكدةً أنه خطأ من القسم الفني بالمحطة، أي لا وجود لأبعاد سياسية خلفه.

وإثر كل ذلك، وغيره قال المندوب الجزائري الدائم لدى الجامعة العربية عبد الحميد شبيرة: إنه توجد «أبواق من هنا وهناك، تحاول التشويش على قمة الجزائر، منذ بداية التحضير لها قبل أشهر، بنشر أخبار مغلوطة لا أساس لها من الصحة».

أطراف غربية

تشير هذه الأمور، أنه وعلى الرغم من وجود مشاكل وخلافات حقيقية وعميقة بين البلدين في سياق ملفات عدة، منها الداخلي فيما يتعلق بالصحراء الغربية، والسياسي عموماً من بينها التطبيع، إلا أن هناك أطراف أخرى ثالثة، لا تحتاج كثير من الاجتهاد للتوصل إلى صهيونيتها وأمريكيتها، تحاول وضع العقبات أمام حل هذه الخلافات بين الطرفين، بل وتعمد على تغذيتها لإدامة حالة التوتير في المنطقة من جهة عموماً، وفي الجزائر بحدودها المغربية والليبية والمالية.

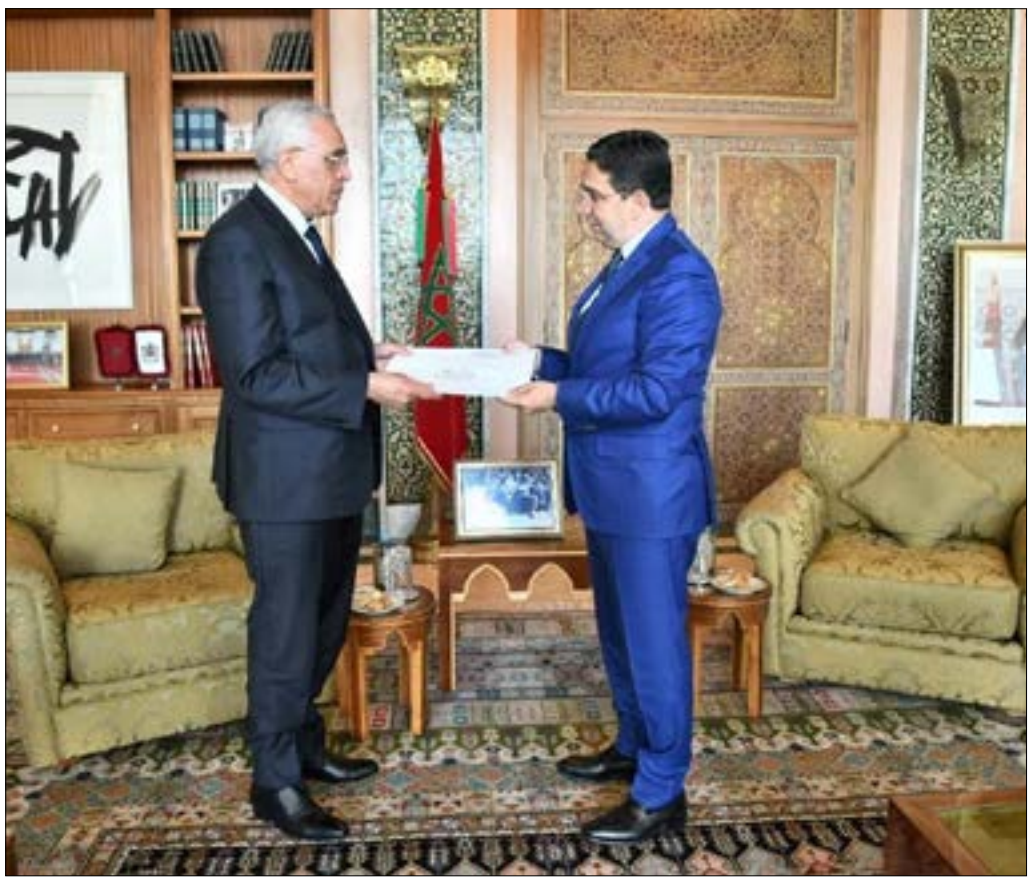

العقوبات الجديدة على الصين: بصق في وجه الريح!

قامرت الولايات المتحدة بالكثير عندما فرضت أحدث عقوباتها على الشركات الصينية العاملة في مجال أشباه الموصلات، معتقدة بأنّ باستطاعتها تركيع الصين والحفاظ على الهيمنة الأمريكية. لكنّ خسارة صناعة أشباه الموصلات الأمريكية لأكبر سوق لها: الصين، سيكون له عواقب كبيرة. في هذه الأثناء سيعاني صانعو أشباه الموصلات في تايوان وكوريا الجنوبية وصانعو المعدات في اليابان والاتحاد الأوروبي من أن يصبحوا هم «الضرر الجانبي» لهذه الحرب. يذكرنا هذا بما قاله كيسنجر مرة: «أن تكون عدواً للولايات المتحدة خطير، لكن أن تكون صديقاً فهو مُهلك».

■ برابير بوركاياسا
ترجمة: قاسيون

إنّ الهدف من الجيل الثاني للعقوبات الأمريكية، والتي تلت حزم عقوبات آب 2021، هو تقييد قدرة الصين على استيراد الرقاقات المتطورة، وبالتالي تعطيل قدرتها على تطوير وصيانة الكمبيوترات الفائقة، وتصنيع أشباه موصلات متطورة. أمّا تغليف العقوبات بأنّها موجهة ضدّ الشركات التي تساعد الجيش الصيني، فهو غطاء سخيف للبقاء اسمياً ضمن قواعد منظمة التجارة العالمية التي أنشأتها الولايات المتحدة نفسها والتي تفرض على جميع أعضائها منح حقّ الوصول إلى الأسواق. بعض العقوبات تستهدف حتّى التكنولوجيا الأقدم ولا تقتصر على المتطورة، مثل التكنولوجيا التي كانت تستخدمها شركة آي.بي.إم في التسعينيات.

تشمل العقوبات جميع الشركات التي تستخدم تكنولوجيا أو منتجات أمريكية في سلاسل توريدها. هذا نوع من تمديد صلاحية السيادة الأمريكية الذي يسمح للعقوبات بتحطيم أيّ كيان يكون له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالولايات المتحدة. هذه العقوبات مصممة لتفصل بشكل كلي سلاسل توريد الولايات المتحدة وحلفائها، عن الصين.

كما أنّ الجديد في العقوبات الأخيرة أنّها– بالإضافة إلى الشركات المحددة في العقوبات– قد أضافت 31 شركة إلى قائمة «غير المعرّفين». سيتعين على هذه الشركات أن تزوّد السلطات الأمريكية خلال فترة شهرين بمعلومات كاملة عنها وعن أنشطتها، وإلّا فإنّها تلتحق بالشركات المعاقبة أوتوماتيكياً. علاوة على أنّه يمنع على أيّ فرد أو كيان في الولايات المتحدة أن يعمل لصالح أو مع الشركات غير المعرّفة، ولا حتّى أن يقوم لصالحهم بأعمال مثل تصليح المواد التي باعها لهم سابقاً.

لكن ما هي العواقب المرجح حدوثها بسبب العقوبات الأمريكية؟

إنّ حجم صناعة أشباه الموصلات العالمية يجاوز اليوم من حيث القيمة نصف ترليون دولار، ومن المرجح أن يتضاعف حجمه أكثر من مرّة بحلول عام 2030. وفقاً لتقرير شركة «بوسطن غروب الاستشارية»، فمن المتوقع أن تحتلّ الصناعة الصينية لأشباه الموصلات نسبة 60%من نمو الصناعة الكلي، لتستبدل الولايات المتحدة كرائد عالمي. هذا هو الدافع المباشر لفرض الولايات المتحدة عقوباتها في محاولة منع الصين من تولي زمام المبادرة.

لكن بينما تهدف الإجراءات المذكورة أعلاه إلى عزل الصين والحدّ من نموها، ما هو الجانب السلبي لمعاقبة الصين على الولايات المتحدة؟

مشكلة الولايات المتحدة أنّ الصين هي الشريك التجاري الأكبر لحليفي الولايات المتحدة: تايوان وكوريا الجنوبية. ففرض مثل هذه العقوبات على المعدات والرقاقات يعني أيضاً تدمير جزء كبير من السوق مع عدم وجود احتمال لاستبداله بشكل فوري. كما أنّ ذلك لا ينطبق فقط على جيران الصين في شرق آسيا، بل يمتدّ إلى مصنعي المعدات، مثل الشركة الهولندية: المورد الوحيد لآلات الطباعة الحجرية التي تستخدم الأشعة فوق البنفسجية بشكل مكثف. بالنسبة لتايوان وكوريا الجنوبية، فالصين ليست فقط أكبر وجهة تصدير لصناعة أشباه الموصلات ولكن أيضاً لصادراتها الأخرى، وكذلك أكبر مورد لها لمجموعة من المنتجات. من المحتمل أن يؤدي الفصل القسري لسلسلة التوريد الخاصة بصناعة أشباه الموصلات مصحوباً بالفصل في القطاعات الأخرى أيضاً.

من المحتمل أيضاً أن تتلقى الشركات الأمريكية التي تصنّع المعدات وأدوات أتمتة التصميم الإلكتروني أمثال سينوبسيس وكادينس، وموردي أشباه الموصلات المتطورة أمثال كوالكوم وانفيديا وإإم.دي، ضربة كبيرة في مقاييس حدّها الأدنى الإنتاجي، فجميع هذه الشركات تمثّل الصين لها أكبر وجهة تصديرية. المشكلة بالنسبة للولايات المتحدة ليست في كون الصين هي القسم الأسرع نمواً في عالم صناعات أشباه الموصلات، بل أيضاً في كونها السوق الأكبر له. لذلك فالعقوبات الأخيرة لن تقوم فقط بإعاقة الشركات الصينية المدرجة على اللائحة، بل أيضاً الشركات الأمريكية بحرمانها من جزء كبير من أرباحها، وبالتالي من استثماراتها المستقبلية في التكنولوجيا.

أنّ عالم النيوليبرالية الذي ابتكره الأمريكيون قد انتهى وكلّما فهمت الدول الأخرى هذا الأمر حققت مصالح شعوبها بشكل أسرع

السياسة نفسها والعالم مختلف

ليس نظام العقوبات وفصل سلسلة التوريد العالمية بالأمر الجديد على الولايات المتحدة، فقد اتبعت مع حلفائها سياسة مماثلة خلال الحرب الباردة ضدّ الاتحاد السوفييتي، وكان يسمّى حينها «ترتيب فاسينار Wassenaar Arrangement». كان هدفه مماثلاً للعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على صناعة أشباه الموصلات. كان يعني في جوهره نظام منع التكنولوجيا عن أيّة دولة تعتبرها الولايات المتحدة «عدوّة»، وكان حلفاؤها في ذلك الوقت كما هو الحال اليوم يسيرون وفق ما تمليه الولايات المتحدة. كان الحظر يشمل منتجات محددة، ولكن تمّ إدراج الأدوات التي يتمّ من خلالها تصنيع هذه المنتجات في قائمة حظر التصدير.

لم تكن الدول الاشتراكية هي التي يطبّق ضدّها النظام فقط، بل تمّ أيضاً حرمان دول أخرى مثل الهند من التكنولوجيا المتقدمة، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر الفائقة والمواد المتقدمة وأدوات الآلات شديدة الدقة. الفارق اليوم هو أنّ الولايات المتحدة كانت تتمتع مع حلفائها العسكريين– الأوروبيين بشكل رئيسي– بميزة أنّ لديهم أكبر الشركات الصناعية في العالم. كانت الولايات المتحدة تسيطر في حينها أيضاً على النفط والغاز في غرب آسيا، وهما المورد الحيوي لجميع النشاطات الاقتصادية.

أمّا اليوم فيتمّ شنّ حرب الرقاقات ضدّ الصين في وقت أصبحت فيه الصين أكبر مركز صناعي في العالم، وأكبر شريك تجاري لـ 80% من دول العالم. ومع عدم التزام دول أوبك بإملاءات الولايات المتحدة، فقدت السيطرة أيضاً على سوق جزء هام من سوق الطاقة العالمي.

لماذا إذاً بدأت الولايات المتحدة حرب رقاقات مع الصين وهي لا تملك القدرة على الفوز فيها، أو في أفضل حالاتها قد تحقق نتائج محدودة؟ لا يمكن للولايات المتحدة في أحسن الأحوال أن تفعل أكثر من تأخير صعود الصين كقوة عسكرية عالمية وكأكبر اقتصاد في العالم. ربّما يمكن تفسير ذلك فيما يسميه المؤرخون العسكريون «مصيدة ثوسيديدس»: عندما تقوم قوّة عسكرية مهيمنة بمنافسة قوّة صاعدة، يزيد هذا من احتمال حدوث إمّا حرب اقتصادية أو عسكرية بينهما. وإن اقتصرت مصيدة ثوسيديدس بين الولايات المتحدة والصين على الحرب الاقتصادية– حرب الرقاقات– فيجب أن نعتبر أنفسنا محظوظين. اليوم ومع سلسلة العقوبات الأمريكية الجديدة يمكننا أن نعتبر بأنّ عالم النيوليبرالية الذي ابتكره الأمريكيون قد انتهى. وكلّما فهمت الدول الأخرى هذا الأمر حققت مصالح شعوبها بشكل أسرع. الاكتفاء الذاتي اليوم لا يدور حول صنع المنتج في دولة ما ليصبح تطوراً، بل أن تطوّر هذه الدولة المعرفة اللازمة لصنع هذا المنتج لديها دون أن يكون لدولة أخرى القدرة بأن تفرض عليها حظراً يمنعها من إنتاجه.

■ بتصرّف عن:
Decoupling :2 Version War Chip US
?War Declaring or China from

لماذا الاهتمام بتحوّل تركيا إلى مركز عالمي للغاز؟

في 12 تشرين الأول/أكتوبر خلال أسبوع الطاقة الروسي، أعلن الرئيس الروسي عن مقترح لإنشاء مركز دولي للغاز في تركيا، وبالتالي تعويض فقدان قدرة إيصال الغاز إلى أوروبا بعد الهجمات الإرهابية على خطوط السيل الشمالي 1 و2. جاء الاقتراح بمثابة مفاجأة للكثيرين لعدد من الأسباب سنتحدث عنها في المقال.

■ إعداد: أوديت الحسين

في البدء، وبناء على ردّ الفعل الأولي لوزير الطاقة التركي، فالسلطات التركية لم تكن تنتظر هذا الإعلان والمقترح أيضاً. مع ذلك تمّ النظر إلى الاقتراح نفسه بحماسة كبيرة. بعد يومين أصدر الرئيس التركي تعليمات للحكومة للعمل على التحضير لإمكانية إنشاء اللازم ليكون المركز جاهزاً للعمل في أقرب وقت ممكن، بل إنّ بعض تفاصيل المشروع قد خرجت للعلن، كمثال: إمكانية إنشاء المشروع في مقاطعة تراقيا التركيّة في الجزء الأوروبي من تركيا، وهي المتاخمة لحدود اليونان وبلغاريا.

إذا ما نظرنا إلى كلمات الرئيس الروسي حول مركز الغاز، فبعض الأسئلة لا بدّ وأن تخطر ببالنا: لم يمضِ وقت طويل على نسف خطوط السيل الشمالي في قاع البلطيق، ولم تتغيّر الأوضاع، وبالتالي فقد ثبت أنّ خطوط أنابيب الغاز البحرية في الظروف الحالية ليست الطريق الأكثر أماناً لتوصيل الوقود. كما أنّ عملية إنشاء خطوط أنابيب جديدة للغاز بين تركيا وروسيا قد تواجه التحديات نفسها التي واجهتها عمليات إنشاء خطوط السيل الشمالي وتحديداً السيل الشمالي 2.

لماذا إذاً التمسّك بمشاريع خطوط الأنابيب؟ هل لهذا المشروع مزايا تفوق العيوب المتوقعة؟ ماذا عن الاتجاه الواضح للاتحاد الأوروبي الذي يتجه بشكل أساسي إلى رفض موارد الطاقة من روسيا والابتعاد عنها، هل يبقى للمشروع قيمة إستراتيجية في ظلّ هذا الرفض؟

مشروع منسي وآخر حي

الميزة الأولى للمشروع هي السهولة النسبية لتنفيذه. وفقاً لأليكسي ميلر، رئيس شركة غازبروم، فروسيا قد تعلمت كيفية بناء خطوط أنابيب الغاز بمفردها ولديها اليوم القدرة لتنفيذ مثل هذه المشاريع دون الحاجة للمعدات والتكنولوجيا الغربية. إضافة إلى ذلك، تمّ بالفعل إنشاء جزء كبير من البنى التحتية الضرورية للمشروع. قبل عام 2014 عندما قامت بلغاريا بضغط من الاتحاد الأوروبي بحظر مدّ أنابيب الغاز على أراضيها كجزء من مشروع «السيل الجنوبي»، كانت شركة غازبروم قد تمكنت من بناء جزء من البنية التحتية اللازمة للمشروع في إقليم كراسنادرا الروسي.

تمّ استخدام بعض السعة من هذه الأنابيب بالفعل من أجل تزويد إقليم كراسنادار وشمال القوقاز بالغاز، لكنّ الباقي يمكن استخدامه بشكل كلي في غرضه الأصلي. تمّ تصميم «التيار الجنوبي» الذي بات اليوم طيّ النسيان ليكون بسعة 63 مليار متر مكعب، أي ما يفوق السعة الإجمالية للتيار الشمالي «55 مليار متر مكعب». يمكن الانتهاء من البنية التحتية البحرية اللازمة في غضون عام أو اثنين، فهذا هو الوقت الذي استغرقته روسيا لبناء خطي «السيل الأزرق والتركي»، والمستوعبات البحرية الجافة المؤقتة cofferdams أقصر بكثير بالمقارنة بالمطلوبة لإنشاء الأنابيب في بحر البلطيق.

تركيا نهمة للتطوّر

الآن علينا أن نناقش مسألة الأمن. يختلف البحر الأسود بشكل كبير وإيجابي لخطوط الأنابيب، عن بحر البلطيق. فروسيا وتركيا تسيطران بشكل كلي على هذه المنطقة من الناحية العسكرية والاستخباراتية. علاوة على ذلك، تسيطر أنقرة المتحمسة للمشروع بشكل مباشر على مرور السفن العسكرية عبر مضيق البوسفور والدردنيل، وبالتالي يمكنها بسهولة مراقبة تحركات السفن ونطاق حركتها، بل وحظر المرور بشكل مطلق إذا لزم الأمر.

يمكن فهم الاندفاع الواضح للحكومة التركية لتنفيذ المشروع للعديد من الأسباب، فالتحوّل إلى مركز دولي للغاز – كانت حتّى فترة قصيرة ألمانيا والنمسا تشغلانه بشكل غير رسمي، وبولندا بوصفها مستورد الغاز الطبيعي المسال الأمريكي، سيعزز الموقف الدولي وخاصة تجاه أوروبا. كما أنّه سيعزز مواقف أردوغان السياسية الذي يواجه انتخابات صعبة في الصيف المقبل تأتي وسط الأزمة الاقتصادية الحالية في تركيا، والمتمثلة في الضعف الكبير في قيمة الليرة التركية مقابل الدولار. لهذا يحتاج أردوغان ومن معه إلى مثل هذا المشروع ليعزز من فرصه الانتخابية. لهذا فإشارات مثل إعلان وزيري الخارجية التركي ووزير خارجية قطر التي تملك ثالث أكبر احتياطي غاز طبيعي مؤكد في العالم بحصّة 12,5% من الاحتياطي العالمي، عن «توافقهما التام» في وجهات النظر حول القضايا في المنطقة هي دليل على حماسة تركيا.

تقدّم موسكو بهذا الشكل يد المساعدة للتيار السياسي التركي الذي يترأسه أردوغان اليوم، والذي يمكن فهمه كجزء من عملية أوسع مستمرة منذ فترة لتطوير التعاون الروسي التركي ضمن مجموعات أوسع مثل بريكس أو منظمة شنغهاي للتعاون. خاصة إذا ما انتبهنا لتصريحات المسؤولين الأتراك، مثل تصريح وزير الخزانة والمالية التركي نور الدين نيباتي لصحيفة وول ستريت الأمريكية في 22 تشرين الأول قائلاً: «علينا أن نفعل كلّ ما هو ضروري لحماية مصالح بلدنا. إن كان ذلك ضرورياً فتركيا يمكنها شراء وشحن النفط الروسي دون تمويل أو تأمين غربي. وفي حالة فرض أيّة عقوبات، لدى تركيا كامل القدرة على تطوير أدوات تكيّف فيها نفسها مع الوضع الجديد»

المستهلك يرفض الاستهلاك!

من النقاط الرئيسية التي لا يجب إغفالها هنا: كيف ستستفيد روسيا وتركيا من هذا المشروع أصلاً بالنظر إلى الإستراتيجية التي قدمتها مفوضية الاتحاد الأوروبي قبل عدّة أشهر والتي تنص على المقاطعة الكاملة لمنتجات الطاقة الروسية، بما في ذلك الغاز، بحلول عام 2027؟

قبل أن نجيب، من المفيد استعراض الواقع في أوروبا: ارتفاع أسعار خانق، واحتجاجات ومظاهرات، وحكومات سيكون عليها بعد وقت قصير أن تجيب ناخبيها عن السبب في هذه الكوارث. هذا لا يحدق فقط في بلدان أوروبا الفقيرة، بل يضرب محرّك الاقتصاد الأوروبي: ألمانيا. التظاهرات في ألمانيا بدأت بالفعل، ولكن لننظر إلى حديث وزير الصحة كارل لاوترباخ في مقابلة في 16 تشرين الأول، حيث قال بأنّ العديد من المستشفيات الكبرى بدأت بإغلاق أبوابها بسبب أزمة الوقود المستمرة. أو لننظر إلى التقرير الصادر عن معهد لايبنيز للدراسات الاقتصادية، والذي جاء فيه أنّ كمّ الأعمال التي أعلنت إفلاسها في ألمانيا هي أكثر بمقدار الثلث بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2021.

يمكننا من هنا أن نخمّن بأنّ روسيا وتركيا تعتمدان على شيء من قبيل تفكك الاتحاد الأوروبي أو على الأقل ضعف سيطرة مؤسساته على اقتصادات جنوب وشرق أوروبا التي تستعيد سيادتها. من شأن التراجع الذي بات شبه مؤكد لمحرّك الاتحاد الأوروبي: ألمانيا، أن يلغي الدعم من ميزانية الاتحاد الأوروبي للبلدان الأقلّ نمواً. سيصبح من الصعب أكثر فأكثر على بروكسل أن تملي إرادتها السياسية وأن تفرض قراراتها الاقتصادية.

لن يشمل هذا فقط دولاً مثل صربيا وهنغاريا، بل سيمتدّ إلى دول اعتمد الأمريكيون فيها على تيار معاداة الروس السياسي بشكل مفرط، مثل بلغاريا والتشيك. من المرجح أن تبدأ الكثير من الدول الأوروبية باتخاذ قرارات تحفظ مصالحها الوطنية في محاولة الوقوف في وجه العاصفة الاقتصادية القادمة. عندها سيكون الغاز الروسي الأكثر موثوقية عبر تركيا موجوداً ليلعب دور المنقذ الحقيقي.

من المرجح أن تبدأ الكثير من الدول الأوروبية باتخاذ قرارات تحفظ مصالحها الوطنية في محاولة الوقوف في وجه العاصفة الاقتصادية القادمة

«سفاري» رحلة محظورة عبر التاريخ

إذا ما سألت أحداً اليوم عن الصورة التي تخطر بباله عندما تُذكر أمامه كلمة «الغرب» أو «أوروبا» فإنه غالباً سيجيبك بأنها دول متطورة ومتحضرة، تراعي حقوق الإنسان وتحترمه، ولكن للبو ناصر الطفار -وهو مغنّي راب لبناني- رأي آخر في هذا الأمر، اختصره وكثّفه بأربع دقائق من أغنية راب بعنوان «سفاري».

■ هند دليقان

تأخذنا سفاري في رحلة عبر التاريخ لترينا فظائع الاستعمار الغربي، وجرائمه الشنيعة بحقّ الشعوب الفقيرة. يبدأ الفيديو بعرض صورة لأوتا بينجا، وهو شابّ إفريقي له قصة مأساوية مع الاحتلال البلجيكي بقيادة ليوبولد الثاني الذي سيطر على حوض الكونغو في إفريقيا خلال نهايات القرن التاسع عشر واستمر حتى بدايات القرن العشرين. الصورة في الفيديو تظهر أوتا بينجا وهو يحمل قرداً بإحدى يديه، حيث قام البلجيك بإبادة قريته وقتل عائلته وأخذته أسيراً ووضعته في قفص ضمن حديقة حيوان بشرية مع حيوانات أخرى كالقرود والشمبانزي في محاولة لإثبات أفكار الرجل الأبيض المتفوّق بأنّ هؤلاء الناس ذوي البشرة السوداء يشبهون الحيوانات ويستحقون ما يفعل بهم.

تبدأ الأغنية بالحديث عن «أنكل جاك» في إشارة إلى جاك غرين أحد الشخصيات في مسلسل أمريكي تدور قصته حول مهمة إنقاذ العالم من خطر داهم، يكون فيه جاك هو البطل. هذه البطولة والإنسانية الأمريكية التي لا تُرى سوى في الأفلام قد دُحضت بشكلٍ تام منذ زمن طويل، حيث يأتي في الأغنية ذكر أندرو جاكسون وهو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينات القرن التاسع عشر الذي سمح بتهجير السكان الأصليين باستخدام العنف، وقتل العديد منهم أثناء القيام بذلك بأبشع الطرق الممكنة «لما كان يقصّ أنوف، يسلخ جلد، يعطي ألوف ليلّي بجبلو فروة راس طفل هندي».

في المحطة الثانية من الأغنية تأخذنا سفاري إلى فرنسا، مستهزئة بشعارات «الحرية والأخوة والمساواة» التي بقي الفرنسيون يتغنّون بها بعد الثورة الفرنسية رغم مجازرهم بحقّ الشعوب الأخرى. يقف البو ناصر تحديداً عند حادثة «الجربوع الأزرق» وهي تجربة نووية قامت بها فرنسا في صحراء منطقة رقّان في الجزائر عام 1960 حيث أقدمت على رمي قنبلة بقوة 70 كيلو طن أي ثلاثة أضعاف قنبلة هيروشيما! «وفي فيديو الأغنية تصريح لأحد المسؤولين الفرنسيين عن نجاح هذه التجربة رغم أنّ سكان تلك المنطقة لا يزالون يعانون حتى اللحظة من آثارها». لا تروى حوادث كهذه في التاريخ الذي كُتب وفق هوى المستعمرين، لا يُحكى مثلاً عن مجازر ناميبيا التي قام بها الألمان في بدايات القرن العشرين، حيث أبيد شعب كامل عن بكرة أبيه في تلك المنطقة على يد لوثار فان تروثا، والذي يأتي ذكره في الأغنية إلى جانب ليوبولد الثاني الملك البلجيكي بشكل هازئ: «نحن بغال بدنا يسوسنا أحفاد ليوبولد الثاني ولوثار فان تروثا».

تتابع سفاري الرحلة وصولاً إلى مذبحة رواجيد 1947 والتي قام بها الهولنديون بحق سكان قرية رواجيد في إندونيسيا، ثم تذهب لتحدثنا عن المجازر التي ارتكبت بحق أطفال السكان الأصليين في كندا، حيث كان الأطفال يؤخذون من أهاليهم ويوضعون في مدارس خاصّة لتعليمهم ثقافة المستعمر ولغته، ثم ما يلبث أن يقوم هذا الأخير بارتكاب أفظع الجرائم بحقّهم من اغتصاب وقتل وتعذيب نفسّي وجسدي. أجل هذا هو العالم المتحضّر: «عالم أوّل ومتمدّن شوف شو ناعم دسّ».

تكثّف الأغنية بأربع دقائق فقط تاريخاً كاملاً من الاستعمار الاستيطاني والعنصري دون أن تخلو من دور رأس المال في افتعال الأزمات وتركيب حكومات في المناطق المستعمَرة وفقاً لهوى المستعمِر

وتنتهي الأغنية بمقطع من أغنية «jump jim crow» لمغني يدعى توماس دارتموث صدرت في العام 1828 والتي يظهر بها المغني طالياً وجهه باللون الأسود مؤدياً رقصات مضحكة في محاولة لتقليد رجل أسود البشرة ومعاق يدعى جيم كرو، فيما يدلّ على تطبيع البنية الفوقية لسكّان الدول المستعمِرة مع فكرة العنصرية ضد سود البشرية، وإظهار ذلك في الفن الخاص بهم.

تكثّف الأغنية بأربع دقائق فقط تاريخاً كاملاً من الاستعمار الاستيطاني والعنصري، دون أن تخلو من إشارات واضحة لدور رأس المال في افتعال الأزمات وتركيب حكومات في المناطق المستعمَرة وفقاً لهوى المستعمِر «الاستعمار الجديد»، ودون أن تخلو أيضاً من التذكير بأن سياسة تفوّق الرجل الأبيض مازالت تفعل فعلها في التعامل مع القضايا السياسية حتى في التاريخ الحديث، مشيرةً إلى التعاطي مع المسألة الأوكرانية بشكل ساخر: «مش أوكران نحن بربر مناكل بالإيد».

المثير في الأغنية ليس فقط قدرتها على تكثيف واختصار التاريخ بأقلّ عدد ممكن من الكلمات فحسب «وهذا ما يميّز فن الراب عموماً» بل تطرّقها لقضية العنصرية ضد السود والتي كانت من أولى الدوافع لبروز فن الراب بين الأفارقة الأمريكان الذين كانوا يتعرضون لاضطهاد وقمع ويعيشون حياة مذلّة وفقيرة، مع فارق أنّ أغنية «سفاري» وضعت هذا القمع والعنصرية في سياقهما التاريخي.

يبرز في الأغنية أيضاً صراعٌ واضح بين «نحن» و«هم»، نحن المضطَهدون، الفقراء، أبناء الأراضي المستعمرة، وهم المضطهِدين، المستعمرين، أصحاب السلطة ورؤوس الأموال الكبرى، وفي إطار هزلي وساخر غاضب يصوّر البوناصر هؤلاء ال«هم» على أنّهم مكلّفون «بتطويرنا» ليعود بعد ثانية واحدة فقط ليذكّر كيف تمّ «تطويرنا» حقيقةً: «الله مكلفه يطوّرنا يشلّحنا يصوّرنا بالحكمة ينوّرلنا خطانا، بالجدري يطعّمنا، بمغارة يقصفنا متل أولاد رياح متل قانا».

وكما جرت العادة بتعاطي منصّات التواصل الاجتماعي مع كلّ ما يفضح عهرها وانحيازها، وكما قامت سابقاً بتقييد المحتوى الفلسطيني لأنه لا يتوافق مع هوى أصحاب رؤوس الأموال المؤيدين للصهيونية العالمية والمتحكمين بوسائل الإعلام وبهذه المنصات، فقد نالت «سفاري» حصتها من التقييد أيضاً، وعلى ما يبدو كان ذلك موجوداً مسبقاً في ذهن منتجي الأغنية، إذ يبدأ الفيديو بعبارة «محتوى حساس sensitive content» التي تقوم هذه المنصّات بوضعها عند نشر فيديو يحتوي عنفاً ما. وفيما هو واضح فقد كان المحتوى حسّاساً بالفعل لأصحاب مواقع التواصل الاجتماعي يوتيوب وإنستاغرام. حيث قام موقع انستغرام بحذف جميع منشورات الأغنية من الصفحة الرسمية للمغنّي، وقام يوتيوب بتقييد الوصول إليها عبر الطلب من المستخدم تسجيل الدخول وتأكيد العمر قبل المباشرة بمشاهدة الفيديو، معتبراً الفيديو «عنيفاً ومسيئاً للبعض» ليردّ البوناصر على ذلك بالقول: «قمعهن مش مشكلة بالعكس، رضاهن عنّا هو المشكلة المخيفة. هي مش موسيقا ترضي الأخ الأكبر».

المستقبل الذي نريد

حدثت موجات واسعة من الإضرابات العمالية في الأشهر الأخيرة من العام الماضي 2021، واستمرت بشكل متقطع طوال العام الحالي 2022.

وخلال هذه الفترة، أصبحت الحركة العمالية والنقابية مادة دائمة لوسائل الإعلام، وصدرت العديد من الكتب التي تتناول تجارب الحركة العمالية ومستقبل العمال. مثل كتاب «المستقبل الذي نحتاجه» لإيريكا سمايلي وساريتا غوبتا. حيث أثارت الحاجة إلى فهم دور الحركة العمالية في الاقتصاد والمجتمع اهتماماً جديداً بالكتب المتعلقة بتنظيم النقابات وقضايا العمال والصراع الطبقي، وربط المعارك الحالية بالمعارك التاريخية السابقة والمستقبلية. ويفسر الكتاب الجديد البنية القانونية للنقابات الأمريكية التي لم تؤسس لضمان مطالب العمال، بل جرى تصميم البنية للحفاظ على حركة التجارة وضمان نجاح الرأسمالية الأمريكية في عشرينات القرن الماضي. حسب هذا الكتاب، يجب أن يكون منظمو الطبقة العاملة على استعداد للتعامل مع القضايا غير المتعلقة بموقع العمل وحلها لصالح العمال مثل الإسكان والتعليم والرعاية الصحية والسلطة السياسية وحقوق التصويت والعدالة البيئية وقضايا السلامة العامة وحماية المؤسسات العامة وما إلى ذلك. ويجب أيضاً تغيير الآليات المحددة التي تمكن العمال من الانتصار. ويجب تغيير بنية النقابات والقوانين النقابية. فالتغيير يبدأ من فهم صحيح للرأسمالية، ويجب التفكير في ظروف المجتمع لا على أساس قضايا مجزأة، ولكن كأجزاء مرتبطة بشكل منهجي. وذلك من أجل كسب النضال، والحفاظ على استمرار الانتصارات، وتأسيس قيادة الطبقة العاملة للمجتمع، ويتعين على العمال توسيع ما يفهمونه في مجال النضال. لأن فهم الرأسمالية بشكل صحيح أصبح أمراً ضرورياً أكثر من أي وقت مضى.

يتكون الكتاب من ثلاثة أجزاء: قسم تاريخي يربط معارك اليوم بالحركة العمالية الأمريكية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وقسم عن الظروف الحالية والمعارك الجارية، أما القسم الثالث، فيتحدث عن إستراتيجيات وتكتيكات بناء التحالفات بين العمال والمجتمع في المستقبل. وخصص جزء منه لشرح الظروف الطبقية لتعرض العمال السود واللاتينيين للمزيد من الاستثمار بموافقة النقابات الإصلاحية القديمة في القرنين الأخيرين.

كما احتوى الكتاب تجارب العمال اليومية في الأماكن التي استطاعوا فيها انتزاع حق تأسيس النقابات في العامين الأخيرين، وجرى تعميم التجارب الناجحة على شكل كتب وكراسات تعليمية للعمال.

أخبار ثقافية

مصير مشترك للبشرية

أعلنت اللجنة المنظمة للمعرض الدولي للكارتون والرسوم التوضيحية حول مجتمع مصير مشترك للبشرية 2022 عن نتائج اختيار المعرض. واختار هذا المعرض الذي يحمل موضوع «المعيشة منخفضة الكربون» 117 عملاً مقترحاً لتوزيع جائزة ذهبية واحدة، وجائزتين فضيتين، و3 جوائز برونزية، و10 جوائز مميزة، و100 جائزة مختصرة، وجائزة شعبية واحدة عن طريق التصويت عبر الإنترنت. حيث يمكن للجميع التعبير عن آرائهم والإشراف والتعليق على نتائج الاختيار عبر البريد الإلكتروني. وعند انتهاء فترة الدعاية، ستعلن اللجنة المنظمة رسمياً عن النتائج النهائية للجائزة.

عام اللغة الروسية

خلال اجتماع جرى في أستانا، اتفق رؤساء وزراء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة على خطة جعل عام 2023 عام اللغة الروسية. وتبعاً لوكالة سبوتنيك فإن المجتمعين وقعوا وثيقة للتعاون في الموضوع المذكور، وضمت الوثيقة أكثر من 150 بنداً. ومن بين الإجراءات التي سيتم العمل عليها في إطار التعاون، تحسين مؤهلات معلمي اللغة الروسية في بلدان رابطة الدول المستقلة. ودعم الأطفال والشباب الموهوبين الذين يميلون إلى تعلم اللغة الروسية. كما دعت كازاخستان إلى إنشاء منظمة عالمية لدعم اللغة الروسية.

كانوا وكنا

بتاريخ 7 تشرين الثاني حسب التقويم الحالي «25 تشرين الأول حسب التقويم القديم»، أعلنت مدافع أفرورا بدء الهجوم على قصر الشتاء، وحدثت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى التي غيرت مصير البشرية في القرن العشرين. في الصورة: جريدة نضال الشعب تحيي الذكرى السادسة والثلاثين لثورة أكتوبر عام 1953.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/10/30» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

انتقالة العلم التاريخية نحو «مجتمع لذاته»

إن تاريخ التقدم العلمي ونقلاته النوعيّة تترافق، إذ كان محمولاً على الثورات الاجتماعية التي كانت تتطلب وتطرح على العلم، بشكل مباشر أو غير مباشر، المهام الجديدة. ولهذا كان العلم بالضرورة وفي كل مرحلة نوعية من تاريخه منحازاً بالضرورة للتقدم الاجتماعي، ولا نقول العلم «اللاعلمي» بل ما أنتجه العلم على المستوى التكنولوجي والإنساني الذي مكّن عملياً من التحكم بالطبيعة والمجتمع على حد سواء. وهذا الانحياز للجديد ضد القديم واجه بسببه العلماء مصائر تراجيدية غالباً، أو التجاهل في أحيان أخرى «ولو إلى حين». ولكن في هذه المرحلة فإن العلم أمام استحقاق نوعي لم يشهده سابقاً.

■ د. محمد المعوش

العلوم بين الطبيعة والمجتمع

يمكن القول إن الوزن العلمي «الموقف الموضوعي المادي» في العلم كان وزنه أكبر بشكل لا يقاس مقارنة بعلم المجتمع والإنسان. وهذا ولسبب بسيط هو أن تاريخ المجتمع الطبقي والتوسع الدائم الذي حكم تطوره العام فرض وبشكل أساس السيطرة على الطبيعة أكثر من الحاجة للتحكم بالمجتمع حسب قوانينه الموضوعية والتي تعادي بشكل مباشر التقسيم الطبقي نفسه، والتوسع الكبير في العلوم الطبيعية تحديداً كان من سمة الرأسمالية الأساس. ومن جانب آخر، يمكن للعلم الطبيعي أن يخفي الموقف السياسي وموقفه من العالم أكثر من العلوم الإنسانية التي يحتل فيها الموقف السياسي موقع الصراحة والعلن. إذاً، وتماشياً مع الموقف القائل بأن الجانب العملي من العلم هو الذي يفرض الحاجة للتقدم داخل العلم، فإن المجتمع وبشكل عام طرح مهاماً عملية فرضت الحاجة للموقف الموضوعي على مستوى العلوم الطبيعية «على الرغم من أن العلوم الطبيعية أيضاً لم تتخلص من الموقف المثالي» بسبب من طبيعة هذا المجتمع الطبقية التي لم تطرح على العلم السيطرة على قوانين المجتمع والإنسان لأنه العكس يعني اعتراف هذا المجتمع بتناقضه الداخلي كمجتمع استغلال. إذاً، إن انحياز العلم للقوة التقدمية الاجتماعية في التاريخ هو الذي فرض هوامش الموقفين المثالي والموضوعي.

انفلاتات العلم النسبية

لم يكن الحال أعلاه مطلقاً في التاريخ، فقدرة العلم على الانفلات من سيطرة الموقع الطبقي حصلت بشكل أساس في مراحل الثورات الإشتراكية في القرن الماضي. مجدداً، نرى هنا تأثير الانحياز العلمي لصالح الطبقة الحاملة المتقدمة في مراحل الاشتراكية، أي الطبقة التي «ستحرر بتحررها المجتمع بأسره» «البروليتاريا»، ولهذا فهي تجد سلاحها في الفكر «الذي لا يخاف نقده الذاتي بل يتطلبه» «الشيوعية». على هذه القاعدة المعرفية يجد العلم أرضه الضرورية لكي ينتقل نحو الموضوعية على كل المستويات ويقوم بثورته التاريخية التي كان حتى اليوم مكبوحاً عن القيام بها. ولكن وعلى الرغم من هذا الانفلات النسبي، فلم يسمح التاريخ وتاريخ التجربة بالمساحة الكافية لكي تتدفق الجرعة الموضوعية المادية من الفلسفة والسياسة نحو العلم الأكاديمي. وما حصل كان انفلاتاً نسبياً كان تأثيره كبيراً جداً على مستوى إعادة خلق علم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ من موقع المادية الموضوعية «الاقتصاد السياسي الماركسي هو أهم ممثل على مستوى التاريخ والمجتمع، ولاحقاً العلوم النفسية–الفيزيولوجية لدى السوفيات بشكل أساس». ولكن التراجع النسبي اللاحق للخط الثوري حرم العلم من استكمال انتقالته، لا بل أغرقه بأمراض المجتمع الليبرالي والتسليع والتفتيت والربحية الكمية. ولكن، كان هذا الغرق لحد سنين سابقة متلائماً مع هيمنة ونمو الليبرالية عالمياً. أما ومنذ اصطدام الرأسمالية مجدداً بحدودها التاريخية واحتدام التناقضات فيها كسر التلاؤم السابق.

مهمة العلم في عصر الانتقال

إن تدفق التيار الموضوعي المادي على مستوى الفكر بدأ بشكل أساس من الفلسفة نحو السياسة والاقتصاد، ولم يصل العلم الإنساني الكثير منه وذلك حسب المهام الموضوعية التي فرضها المجتمع في المراحل السابقة. أما في المرحلة الحالية، فإن العلم يقف أمام حاجته لكي يستكمل انتقالته على مستوى العلوم الإنسانية ويثبت الموقف المادي الموضوعي فيها، ويحرر نفسه من الكبت والكبح الذي طاله خلال العقود الماضية التي حاصرت ما تم إرساؤه في مرحلة الانفلات النسبي خلال الاشتراكية. فهذا الانفلات وعند حصوله لم يستطع أن يصل مداه لاحقاً إلى العالم، وأما المساحات التي وصلها قامت عقود الليبرالية لاحقاً بتجفيفها. فما تم إنتاجه في المرحلة الاشتراكية على مستوى العلوم الإنسانية «والعقلية» تم حصاره خلال العقود الماضية وجرى التعتيم عليه وتحويره ما أمكن. فبقيت له مساحات محددة «مسالمة» يتحرك فيها، كالتربية والتعليم وتنظيم بيئة العمل وبعض القطاعات العلمية التي قدر فيها على إخفاء طابعه الثوري الصريح. دون أن ننفي وجوده في بعض الواحات التي لم يجتحها المد الليبرالي أكاديمياً، ولكنها لم تكن ذات تأثير كبير، فيمكن اليوم بدولة كالصين، أو حتى روسيا، أن نلمس سيطرة المنهجيات ونظريات المعرفة غير المادية التاريخية، والليبرالية أيضاً، بشكل واضح في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى حد واسع. وهذا الموقف نراه من قبل أكاديميين صينيين وروس، أي الموقف القائل بالتراجع النسبي عن المنهجيات ونظرية المعرفة المادية التاريخية في الدولتين على مستوى الأكاديميا، وإن كان تأثيرها في علوم التاريخ والاقتصاد والسياسة لم ينتف حكماً. وأمام الأزمة الشاملة للإنسان والطبيعة فإن المهمة التي يطرحها التاريخ على العلم اليوم هو استكمال انتقاله المعرفي والمنهجي، وتحديداً في العلوم الإنسانية نحو المادية التاريخية لسبب أساس هو أن الانتقال الاجتماعي نفسه يفرض على الانتقال المنهجي والمعرفي لأن ولادة الإنسان الجديد وتنظيم المجتمع الجديد على أساس نمط حياة جماعي خارج الاغتراب الراهن تقتضي أساساً هذا الانتقال «على عكس التفتيت والعدمية التي يفرض بها العلم الرسمي من أجل الهروب من هكذا استحقاق». لا بل الانتقال السياسي نفسه لن يحصل دون هذا الانتقال العلمي، لأن تحرير الطاقات الكامنة وإشراك أوسع القوى الاجتماعية وتجاوز التناقضات على مستوى الإنسان والمجتمع تتطلب إرساء مقولات علمية محددة خارج المقولات السياسية العامة، وتتطلب إرساء مهام ملموسة أيضاً تتخطى المقولات السياسية والاقتصادية فقط. إذاً إن نوعية المرحلة تتطلب استكمال تدفق الموقف المادي التاريخي من الفلسفة نحو الاقتصاد والسياسة والعلم الإنساني، الذي فيه يكتمل حضور هذا الموقف عبر تحوله إلى ممارسة فردية. وهذا التدفق يجب أن يجد في الفلسفة والسياسة والاقتصاد داعميه اللازمين من أجل فتح قنوات هذا التدفق أكثر وتحويل الممكن إلى مهام موضوعية صريحة. ومع اكتمال حضور الموقف المادي التاريخي على مستوى العلم الذي عبره سيتم تنظيم المجتمع الجديد، تصير «فلسفة الممارسة» «الماركسية كما عبر عنها غرامشي رمزياً» ممارسةً بمعناها الاجتماعي الشامل، وتكتمل حلقة «المجتمع لذاته».

إن المهمة التي يطرحها التاريخ على العلم اليوم هو استكمال انتقاله المعرفي والمنهجي وتحديداً في العلوم الإنسانية نحو المادية التاريخية